



رؤية مقترحة لتطوير بعض برامج الدراسات العليا التربوية

في ضوء مؤشرات الجودة النوعية

**A proposed vision for developing some educational postgraduate
programs in the light of quality indicators**

مقدم من

أ.م.د. منال موسى سعيد حسن

أستاذ أصول التربية المساعد

كلية التربية - جامعة الوادي الجديد

رؤية مقترحة لتطوير بعض برامج الدراسات العليا التربوية في ضوء مؤشرات الجودة النوعية

مستخلص الدراسة

هدفت الدراسة الحالية التعرف على مؤشرات الجودة النوعية والتميز في مجال الدراسات العليا التربوية، العوامل الدافعة لاستخدام مؤشرات الجودة النوعية والتميز لتطوير برامج الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية، الاتجاهات الحديثة لتطوير الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية في ضوء مؤشرات الجودة النوعية، وضع رؤية مقترحة لتطوير برامج الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية في ضوء مؤشرات الجودة النوعية والتميز، وتكونت مجموعة البحث من (٦٢) خبير تربوي بمختلف الجامعات خلال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي ٢٠٢٠ / ٢٠٢١م، واستخدم البحث استبانة قياس مستوى مؤشرات الجودة النوعية، واقترح البحث رؤية لتطوير برامج الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية في ضوء مؤشرات الجودة النوعية والتميز.

كلمات مفتاحية: الدراسات العليا التربوية، مؤشرات الجودة النوعية

Abstract

The current study aimed to identify the indicators of quality and excellence in the field of educational graduate studies, the driving factors for the use of indicators of quality and excellence for the development of educational graduate programs in Egyptian universities, recent trends for the development of educational graduate studies in Egyptian universities in the light of indicators of quality, setting a proposed vision for the development of studies programs The higher educational institutions in Egyptian universities in light of the indicators of quality and excellence, and the research group consisted of (62) educational experts in various universities during the first semester of the academic year 2020/2021, The research used a questionnaire to measure the level of quality indicators of quality, and the research suggested a vision for the development of educational graduate programs in Egyptian universities in the light of indicators of quality and excellence

Key words: educational postgraduate studies, quality indicators

مقدمة الدراسة:

يمثل التعليم الجامعي قمة الهرم في أي نظام تعليمي، وبقدر التوسع في هذا النوع من التعليم بقدر ما يقاس تقدم الامم وتطورها، حيث يقع عليه الدور الأكبر في إعداد الكوادر العلمية وصناعة العلم، وتوفير الخبرات، وتقديم الحلول لمشكلات المجتمع، حيث يشهد العالم تحولات كبيرة نتيجة لبروز العديد من العوامل مثل، العولمة، والتنافسية، والاحتياجات المتجددة لسوق العمل، والتغيرات المتسارعة في ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، فضلاً عن تزايد أعداد الملتحقين بهذا النوع من التعليم، مما دعا كثير من البلدان النامية والمتقدمة الى تطوير أداء جامعاتها خاصة فيما يتعلق بالبحث العلمي وبرامج والدراسات العليا "إذ أن مساهمة التعليم العالي في التنمية الوطنية وتوليد المعرفة ونتاجها، وتحسين ثقافة البحث العلمي، لا يتم الا من خلال بحوث الدراسات العليا" (Calma, 2011, 371, Angelino)، والتي تزود الدول والمجتمعات بالمفكرين والعلماء الذين يسهمون في إنتاج التراث العلمي والثقافي ونقله وتطويره؛ فضلاً عن دورها في سد احتياجات الجامعات من الكادر التدريسي المتخصص، فإنها تمثل المصدر الرئيس للمعرفة والاستشارات العلمية في مختلف الأوجه حيث تستخدم البحث العلمي أساساً وقاعدة للابتكار التكنولوجي والإبداع الفكري، وما يرتبط بها من أبحاث ودراسات تهدف الى تنمية المجتمع وتطويره.

"وتعد الدراسات العليا التربوية أحد أهم أنواع الدراسات العليا الجامعية لكونها تعبر عن الاهتمام البحثي بمجال مهم يجب ان يحظى بقدر كبير من الجهد على المستويين النظري والتطبيقي وهو مجال التعليم، حيث تسهم في تأهيل طلاب الدراسات العليا من خلال تأطير الجوانب النظرية والتطبيقية والمواعاة بينها، واستخدام برامج جديدة في الاختصاص، وأيضاً السماح للطلاب بالتدريب العملي والميداني، واستخدام تقنيات حديثة في التدريس، واستخدام مراجع جديدة والاهتمام بإجراء تبادل المعلومات بين الجامعة والجامعات الأخرى، والتركيز على ربط الدراسات العليا باحتياجات سوق العمل، مما يجعل من الطالب باحثاً في مجال اختصاصه" (صباح حسن الزبيدي ، ٣٥٤، ٢٠٠٨)

كما أن حجم التحدي الذي تواجهه الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية قد تزايد بشكل واضح، نظراً للأسباب التي حالت دون تحقيق الجامعات المصرية المكانة المناسبة في قوائم التصنيفات العالمية"، حيث يعد البحث العلمي من أهم العناصر التي تميز الجامعات الرائدة عالمياً، حيث يعد العنصر الأكثر أهمية في وظائف الجامعة والتي تعتمد

عليه الجامعات في الوصول الى الريادة العالمية باعتباره "المظهر الرئيس للقدرة التنافسية، كما يعد البحث العلمي مؤشر القيمة في المنافسة العالمية بين الجامعات الفردية التي تعززت في التصنيفات العالمية، كما تحدد البحوث العلمية قيمة "العلامة التجارية" لكل جامعة حتى إذا كان إنجاز البحوث المتقدمة لا يؤدي بالضرورة الى تدريس ذي جودة رفيعة المستوى، فإنه ذو تأثير كبير في الطلاب الذين يركزون على قيمة "العلامة التجارية" للشهادة الجامعية التي سيحصلون عليها. (Simon Margin son, 2012, pp16-17) وتختلف أهداف برامج الدراسات العليا التربوية عن برامج الدرجة الجامعية الأولى التي تستقبل على اختلافها الطلاب الحاصلين على الشهادة الثانوية، أما برامج الدراسات العليا فمدخلها هو خريج الدرجة الجامعية الأولى الذي أكتسب قدرًا من المعارف والمهارات المتخصصة التي تؤهله للتعلم في المستويات الأعلى والأكثر تخصصًا، لذلك يجب أن تكون برامج الدراسات العليا التربوية محددة لكل تخصص بما يضمن استيفاء الخريج للمواصفات التي يتطلبها سوق العمل، باعتبار أن خريجي هذه البرامج هم المنوط بهم التطوير المهني في المجالات المهنية المختلفة.

"وتتمثل أهمية برامج الدراسات العليا التربوية في كونها أحد أهم العناصر الأساسية للتعليم الجامعي كما أنها جزء مهم يكمل رسالة الجامعة في أي مجتمع، إذ إنها تمنح الجامعة تميزها في جميع الاوساط العلمية كما تعد الدراسات العليا الأكاديمية من أهم الدراسات الانسانية كونها تعد كوادر من الأكاديميين والمتخصصين في مجالاتهم الدقيقة وفق المعطيات الحديثة." (سعيد محمد سعيد الهاشمي، ٢٠٠٦). وفي محاولة لتقويم الدراسات العليا التربوية، وتعرف الأسس التي تقوم عليها معايير الجودة بها توصلت دراسة (شادية عبد الحميد تمام، ٢٠١٢، ٢٩٦) إلى افتقار برامج الدراسات العليا التربوية إلى بعض معايير الجودة في العديد من الجوانب وأنه يمكن تحسين مستوى جودة الدراسات العليا التربوية من خلال التنظيم والإدارة الجيدة للدراسات العليا، والبدء في إجراء تقويم وتطوير شامل للدراسات العليا وبرامجها في ضوء معايير الجودة والاعتماد.

كما تعد برامج الدراسات العليا الحديثة أداة البحث العلمي التي تقوي حركة التنمية، وتمثل الوسيلة المبنية على أسس علمية لتنمية الشخصية القادرة على مواجهة المشكلات المجتمعية، كما يعتمد تقدم الأمم أو تأخرها في شتى مناحي الحياة العصرية على مدى

توظيف الدراسات العليا وبرامجها كبيت خبرة علمية وفنية وتطبيقية تستخدم البحث العلمي أساساً وقاعدة للإبتكار والإبداع.

مشكلة الدراسة:

أحدثت المتغيرات المتلاحقة التي شهدتها بدايات القرن الحادي والعشرين تغييرات كثيرة في النظم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تركت بصماتها قسراً أو اختياراً على كثير من النظم التربوية وجعلت التغيير ضرورة للارتقاء بالنظم التربوية نحو الجودة النوعية والتميز في الاداء، وبالرغم من أهمية التميز والجودة النوعية في الأداء إلا أن هناك ضعفاً بالاهتمام به في الجامعات المصرية، الأمر الذي يعد أحد مواطن الخلل؛ فالجامعات المصرية لازالت بعيدة عن التميز وأساليب تحقيقه، إذ كيف لهذا الوسط أن يهتم بالتميز ولازالت العديد من جوانب النوعية دون مستوى الطموح، فالجامعات لا توفر البيئة والمستلزمات المطلوبة ولو بعدها الأدنى لرعاية التميز، وتفترق إلى البيئة السليمة والمناخ الجيد للاهتمام بالتميز وظهور الضعف في أداء القيادات الأكاديمية والمتمثل في عمومية مهام القيادات الأكاديمية، وعدم وضوحها وغلبة الطابع البيروقراطي السلطوي على الإدارة الجامعية، وضعف إيمانها بأهمية التميز والتجديد، وغياب الثقافة التنظيمية المشجعة على الأفكار المتميزة، بالإضافة إلى سيادة النمط التقليدي في الاتصالات ونظم المعلومات، وقلة منح الصلاحيات للأعضاء، واقتصار نظم الحوافز على المتميزين في البحث العلمي دون المتميزين في المناصب القيادية، والتي تعد من المعوقات التي لا تتفق مع مؤشرات التميز والجودة النوعية." (السيد السيد محمود البحيري، ٢٠١٢، ٢٠).

ولا يختلف نظام الدراسات العليا في الجامعات المصرية عن غيره في الدول الأخرى فهو معرض للعقبات التي تواجهه، ومن هذه العقبات مشكلات متعلقة بالنظام نفسه، ومشكلات متعلقة بالقبول أو المقررات الدراسية، أو بعلاقته مع النظم المحيطة به من توافق بين البرامج الجديدة وحاجات التنمية ومتطلبات الجودة النوعية والتميز بالنسبة للدراسات العليا والبحث العلمي" كما أن التحديات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية أدت إلى بزوغ بيئة تنافسية عالمية، تتطلب من مخرجات نظم التعليم الجامعي والعالي للارتقاء بالمعايير العالمية، الأمر الذي لم يعد اختياراً أو طموحاً، بل أصبح ضرورة لا بد من تحقيقها، وقد تواجه برامج الدراسات العليا التربوية بعض المشكلات والمعوقات التي قد تقلل من جودتها النوعية. (محمد بن صالح العبيدان، ٢٠١٨، ١١٢).

كما أن حجم التحديات التي تواجه الدراسات العليا بوجه عام والدراسات العليا التربوية بشكل خاص قد تزايد بشكل واضح نظراً للأسباب التي حالت دون تحقيق الجامعات المصرية المكانة المناسبة في قوائم التصنيفات العالمية مقارنة مع جامعات لها تاريخ طويل في التميز والبحث العلمي، بالرغم من الأهمية المتزايدة للدراسات العليا إلا أن عديد من دراسات وأدبيات التربية تشير إلى أن منظومة البحث العلمي والدراسات العليا التربوية في معظم الجامعات تعاني من معوقات عدة منها:

- ضعف الخدمات المكتبية، وقلة التغذية الراجعة لما يقدمه طلاب الدراسات العليا، كما يعاني أعضاء هيئة التدريس والطلاب من آليات التقييم، بالإضافة الى نقص الدعم المادي والمساعدة الأكاديمية لدى طلاب الدراسات العليا (Richardson, A., 2005 673-680)

- الانتاج البحثي للباحثين المصريين والعرب عموماً ضعيف فعدد الابحاث التي يقومون بنشرها في حاجة الي نقلة نوعية كبيرة. (سهير محمد حوالة، وسارة عبدالموليا المتولي، ٢٠١٤، ١٤).

- أما عن مكانة الجامعات المصرية وقدرتها على تحقيق التنافسية بين جامعات العالم، فإن السياسات البحثية للجامعات المصرية تفتقر الي الإطار الفكري الحاكم لها، كما تفتقر الي الرؤية المستقبلية الشاملة لدورها في تحقيق أهداف المجتمع في ظل التغيرات العالمية والمحلية، حيث لا يوجد سياسة أو فلسفة واضحة للبحث العلمي حتى الآن. (رمضان أحمد عيد حسين، ٢٠٠٧، ٢٠٠٠)

كما يعاني واقع الدراسات العليا بكليات التربية من عديد من المشكلات والسلبيات وأوجه القصور طلاباً وأساتذة، وبرامجاً ومناهجاً، وأسلوباً وطرائقاً، وإجراءات وتنظيمات، وإمكانات وتجهيزات، كما أن جميع هذه المشكلات موجودة في الواقع العملي الممارس ويؤكد ذلك دراسة (وائل عادل عبد الحكم محمد، ٢٠١٦، ١٦) حيث توصلت الى:

١- جمود برامج ومقررات الدراسات العليا، فقدان الوضوح والدقة في أهداف الدراسات العليا.

٢- قلة عدد المكتبات ذات مستوى عالٍ من الإعداد والإدارة، والافتقار إلى وجود المكتبة الإلكترونية، ضعف الترابط بين بحوث الدراسات العليا وخطط التنمية الشاملة في المجتمع.

كما رصدت دراسة (فاروق جعفر عبد الحكيم، ٢٠١٤، ٩٧) العديد من مشكلات الدراسات العليا التربوية بجامعة القاهرة وذلك من وجهة نظر طلاب معهد الدراسات والبحوث التربوية ومنها:

١- عدم تفرغ الطلبة للدراسة، وضعف مهاراتهم في اللغة الانجليزية واستخدام الحاسوب، وانشغال الطلبة بتحسين أوضاعهم المعيشية، وكثرة المشكلات الأسرية والاجتماعية المحيطة بهم، والتكلفة المرتفعة للبحث العلمي.

٢- جمود أهداف وبرامج ولوائح الدراسات العليا، ونظم القبول وإجراءات التخرج، فهي متأخرة كثيراً عما هو معمول به في الدول المتقدمة بالإضافة الى جمود أساليب التقويم في الدراسات العليا.

في ضوء المشكلات التي تعاني منها الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية تقدم الدراسة رؤية مقترحة لتطوير الدراسات العليا التربوية في ضوء مؤشرات الجودة النوعية.

تساؤلات الدراسة :

ما الإطار المفاهيمي للدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية؟

١. ما الاتجاهات الحديثة لتطوير الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية في ضوء مؤشرات الجودة النوعية؟

٢. ما مؤشرات الجودة النوعية والتميز في مجال الدراسات العليا التربوية؟

٣. ما العوامل الدافعة لاستخدام مؤشرات الجودة النوعية والتميز لتطوير برامج الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية؟

٤. ما واقع استخدام مؤشرات الجودة النوعية والتميز لتطوير برامج الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية؟

٥. ما الرؤية المقترحة لتطوير برامج الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية في ضوء مؤشرات الجودة النوعية والتميز؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة التعرف على:

١. الإطار المفاهيمي للدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية.

٢. الاتجاهات الحديثة لتطوير الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية في ضوء مؤشرات الجودة النوعية.

٣. مؤشرات الجودة النوعية والتميز في مجال الدراسات العليا التربوية.
٤. العوامل الدافعة لاستخدام مؤشرات الجودة النوعية والتميز لتطوير برامج الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية.
٥. واقع استخدام مؤشرات الجودة النوعية والتميز لتطوير برامج الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية.
٦. الرؤية المقترحة لتطوير برامج الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية في ضوء مؤشرات الجودة النوعية والتميز.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة الحالية في الآتي:

الأهمية النظرية:

١. مواكبة الدراسة لتوجهات الرؤى المستقبلية للدراسات العليا التربوية والتي تنص على تعليم جامعي ينافس على الجودة والريادة والتميز ويسهم في بناء مجتمع المعرفة وأيضاً توجهات الخطط الاستراتيجية للجامعات المصرية.
٢. تعد هذه الدراسة استجابة لتوصيات العديد من المؤتمرات العالمية والمحلية والتي تؤكد على ضرورة تضمين مؤشرات الجودة النوعية في برامج الدراسات العليا التربوية لتطويرها وتحسين مركزها التنافسي.
٣. تأتي هذه الدراسة استجابة لتوصيات دراسات سابقة بأن تكون مؤشرات الجودة النوعية جزءاً أساسياً في الأهداف والخطط والبرامج والمناهج التعليمية.

الأهمية التطبيقية :-

١. أن الرؤية المقترحة الذي تقدمها هذه الدراسة تفييد المسؤولين في الجامعات المصرية من حيث التعرف على واقع برامج الدراسات العليا التربوية وكيفية تفعيل مؤشرات الجودة النوعية من أجل الوصول الى مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات.
٢. تتبع أهمية الدراسات العليا التربوية في أنها تعد واحدة من أكثر الوسائل فعالية لتحسين قدرات الباحثين التربويين للمساهمة في تحسين عمليتي التعليم والتعلم، وتقديم الخدمات الطلابية، وإدارة البرامج التعليمية، وتطوير القدرات البحثية لهؤلاء الباحثين والتي من شأنها تحسين النظرية والممارسة التربوية في عديد من الجوانب المختلفة للعملية التعليمية.

مصطلحات الدراسة: من أهم المصطلحات الواردة في الدراسة**الدراسات العليا التربوية Educatinal Postgraduate studies**

جدير بالذكر أنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه لمصطلح الدراسات العليا على الرغم من أن المصطلح يستخدم لوصف المزيد من الدراسة التي يقوم بها الطلاب الذين لديهم بالفعل درجة جامعية أولى، وكثيراً ما يتم استخدامه للإشارة إلى الدراسة بمرحلتها الماجستير والدكتوراه، وأنها تشمل أيضاً الدبلومات التي تدرس بعد المرحلة الجامعية الأولى والمؤهلة للحصول على درجتها الماجستير والدكتوراه (Higher Educatio Policy Institute And (The British Library, 2010, 3. كما نصت المادة (٩٢) من قانون تنظيم الجامعات بأن الدراسات العليا تعد برامج دراسية ذات كفاءة عالية، وأنها تشتمل على مرحلتين (المعجم الوجيز، الهيئة العامة لشئون، ٢٠٠٨، ١٣٦-١٣٧).

- المرحلة الأولى وتمثلها الدبلومات: وهي دراسات تتناول مقررات ذات طبيعة تطبيقية أو أكاديمية، ومدتها سنة واحدة على الأقل.
- المرحلة الثانية، وهي الدرجات العلمية العليا، وتشمل:
 ١. الماجستير: وتشمل الدراسة فيها مقررات عالية وتدريباً على وسائل البحث واستقراء النتائج ينتهي بإعداد رسالة تقبلها لجنة الامتحان.
 ٢. الدكتوراه: وتقوم أساساً على البحث المبتكر ينتهي بتقديم رسالة تقبلها لجنة الحكم، ويجوز أن يكلف الطالب ببعض الدراسات التمهيدية طبقاً لما تحدده اللوائح الداخلية.

التعريف الاجرائي للدراسات العليا التربوية

مرحلة دراسية عليا تالية للمرحلة الجامعية الأولى (البكالوريوس)، تتسم بالإبداع والابتكار، يلتحق بها الدارسون والمعلمون بهدف تعزيز وتعميق قدراتهم المهنية.

الجودة النوعية

وتعرف الجودة النوعية في التعليم بأنها "التحسن المستمر في نوعية الجودة لنظام تعليمي معين، من خلال آليات وإجراءات معينة، للتحقق من الوفاء بمجموعة من المعايير والمؤشرات المعبرة عن مواصفات الجودة النوعية الشاملة." (زيان عبد الرزاق، ٢٠٠٧) اما مؤشرات الجودة النوعية فيمكن تعريفها على انها احصاءات كمية أو كيفية، تستخدم لنتبع الاداء للاستدلال على تحقيق الاداء المتفق عليه، أي بمثابة نقاط للفحص تراقب التقدم نحو

تحقيق المعايير ومن هذه المؤشرات (التخطيط الاستراتيجي، الاتصال الفعال، جودة أعضاء هيئة التدريس، الريادة، توسيع وتطوير المحيط المجتمعي، تقييم الأداء).
وتعرفها الدراسة اجرائياً بأنها مجموعة الإجراءات والآليات التي تهدف لتحسين وتطوير برامج الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية وذلك لتحقيق اهداف المؤسسات التربوية.

منهجية الدراسة :-

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي المستند على المعلومات والبيانات حول الدراسات العليا التربوية ومؤشرات الجودة النوعية والتميز وذلك للخروج برؤية مقترحة لتطوير الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية في ضوء مؤشرات الجودة النوعية.

حدود الدراسة: تحددت حدود الدراسة بالحدود الآتية

أ- حدود موضوعية:

تمثلت هذه الدراسة في تناول درجة تطبيق مؤشرات الجودة النوعية في برامج الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، والقيادات الأكاديمية بكليات

ب- حدود مكانية:

اقتصرت تطبيق أداة الدراسة على عدد من الخبراء كليات التربية بالجامعات المصرية الحكومية وتم اختيار العينة بطريقة عشوائية عن طريق عمل اقتراح بقصاصات الأوراق المطوية مكتوب عليها أسماء الجامعات.

ت- حدود زمانية :

تم تطبيق الدراسة الميدانية خلال الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي ٢٠٢٠ - ٢٠٢١م.

ث- حدود بشرية :

اقتصرت تطبيق الدراسة الميدانية على عينة ممثلة من القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس في عدد من كليات التربية بالجامعات المصرية الحكومية وعددهم ٦٢

أدوات الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بإعداد استبانة في ضوء الإجراءات المنهجية لإعداد الاستبانة، طبقت على عينة ممثلة من القيادات الأكاديمية، وأعضاء هيئة التدريس بعدد من كليات التربية بالجامعات المصرية، بهدف التعرف على مدى تطبيق مؤشرات الجودة النوعية في الجامعات المصرية.

مخطط إجراءات الدراسة :-

ومن هذا المنطلق تحاول الدراسة الحالية تقديم رؤية مقترحة لتطوير برامج الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية والتي قد تسهم في رفع كفاءة تلك البرامج وتحسين مستوى الجودة النوعية فيها وذلك من خلال المحاور الآتية:

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسات العليا التربوية، والاتجاهات الحديثة لتطوير برامج الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية.
 - المحور الثاني: مؤشرات الجودة النوعية لبرامج الدراسات العليا التربوية في المؤسسات الجامعية والعوامل الدافعة لتطبيق مؤشرات الجودة النوعية ببرامج الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية.
 - المحور الثالث: واقع تطبيق مؤشرات الجودة النوعية ببرامج الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية. (الدراسة الميدانية)
 - المحور الرابع: الرؤية المقترحة لتطوير برامج الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية في ضوء مؤشرات الجودة النوعية.
- المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسات العليا التربوية، والاتجاهات الحديثة لتطوير برامج الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية.**
- أولاً: نبذة مختصرة عن نشأة برامج الدراسات العليا التربوية:**

تعد الدراسات العليا التربوية أحد أهم مجالات عمل الجامعات، لما تتمتع به من أهمية بالغة لتقدم أي مجتمع من الناحية العلمية، وذلك بتزويد هذا المجتمع بالباحثين الأكفاء في مختلف المجالات التربوية، كما يعتمد تقدم الأمم أو تأخرها في جميع المجالات على مدى توظيف تلك الدراسات للابتكار والإبداع الفكري.

ومن منظور النظم فإن الدراسات العليا نظام تعليمي متداخل يتكون من مدخلات وعمليات ومخرجات وتغذية راجعة كما يلي: (محمود جودة، ٢٠٠٧، ٦٢)

١. المدخلات (Inputs): وتشمل كل المدخلات الطبيعية، كالمباني، والتجهيزات، والانظمة التعليمية، والإدارية، والبيئية، والتقنيات، والمناهج، والخطط الدراسية، والمدخلات المالية كالميزانية، والمدخلات البشرية كالطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإداريين.

٢. العمليات أو الأنشطة (Operation and Activities): وتشمل كافة العمليات من رسالة ورؤية وأهداف استراتيجية وتشغيلية وبرامج ومناهج وارشاد أكاديمي وأساليب تقويم وبيئة أكاديمية معدة لإعداد الطلاب علمياً وأخلاقياً للدخول لسوق العمل.

٣. المخرجات (Outputs): وتتضمن الطلاب ومستوياتهم المعرفية، والمهارية، وما يتمتعون به من قيم وأخلاقيات سلوكية ومهنية بعد استكمال متطلبات التخرج بالإضافة إلى ما ينجزونه من بحوث ودراسات علمية.

٤. التغذية الراجعة (Feed back) وتتمثل في المعلومات التي تفيد المسؤولين في الجامعة في عملية تقييم الأداء واتخاذ القرارات الصائبة، والتي بدورها ستسهم في تطوير سياساتها واستراتيجياتها للتغيير والتحسين نحو الأفضل.

وتعرف الدراسات العليا في مجال التربية بأنها "تلك المرحلة التي يستكمل بها الطلاب الحاصلون على الدرجة الجامعية الأولى دراساتهم العليا في مجال التربية بمرحلة الدبلوم العام والخاص تمهيداً لحصولهم على درجتى الماجستير والدكتوراه في التربية" (سلوى فتحي محمود، ٢٠١٠، ١٢٧٦).

كما تعرف بأنها المرحلة الدراسية التي تلي الدرجة الجامعية الأولى، حيث يواصل الدارسون دراساتهم عبر برامجها المتنوعة ليحصلوا على درجات علمية كالـدبلوم والماجستير والدكتوراه التابعة لأحد الأقسام التربوية، وبتوجيه وإشراف القسم التربوي المختص، ووفقاً لمنهجية معينة في الاختيار والإعداد والتأهيل العلمي والمهني في المجالات التربوية المتنوعة. (أحمد حسين عبد المعطي، ٢٠١٠، ٤٢٥).

من التعريفات السابقة يمكن ملاحظة أن جميعها قد أكد على عمق الدراسة بمرحلة الدراسات العليا، واكتساب المهارات المتخصصة في مجال معين، وكذلك المهارات الخاصة بالبحث العلمي، واستيفاء المعلومات من مصادرها، وتأكيد أهمية الدراسات العليا في بناء كوادر علمية متخصصة ومتمرسة تستطيع خدمة المجتمع وتلبية حاجاته التنموية، ويركز البحث الحالي على تطوير برامج الماجستير والدكتوراه، "حيث تشكل رسائل الماجستير والدكتوراه مصدراً رئيساً للبحث العلمي كما أنها من أبرز مصادر المعلومات لما تتمتع به من التزام منهجي وتوافر الابتكار فيها ومرورها بعملية التحكيم." (صلاح الدين البخيت، ٢٠١٢، ٢٢٤). كما تعد من أنماط البحث التربوي الذي يسهم بدوره في إثراء المعرفة التربوية ودراسة مشكلاتها وتصويب مسارها، فهي تعتبر المصدر الرئيس لرأس

المال البشري المطلوب في مجتمع المعرفة، لذا عملت الجامعات الكبرى على تطوير برامج الدراسات العليا باستمرار وربطها بحاجات المجتمع والخطط المستقبلية للدولة بما يضمن التكامل بين هذه البرامج وسوق العمل. (اياد الدجنى، ٢٠١٨، ٠٧).

في ضوء ذلك يحاول البحث الحالي تطوير برامج الماجستير والدكتوراه من خلال تناول بعض الاتجاهات الحديثة لتطوير الدراسات العليا في ضوء بعض مؤشرات الجودة النوعية والتميز.

ثانياً: أهداف برامج الدراسات العليا التربوية.

تتبع أهداف الدراسات العليا التربوية من الأهداف العامة للدراسات العليا، وتتصف بأنها أكثر تحديداً وتخصيصاً، فتختلف عن نظيرتها بالمرحلة الجامعية الأولى باختلاف العصر والمشكلات التي تظهر فيه، وتضمنت لوائح كليات التربية على مستوى الجامعات المصرية هدفاً تختص به الدراسات العليا التربوية دون غيرها متمثلاً في: إجراء البحوث في مجال التربية والتعليم ونشر نتائج هذه البحوث، وإعداد إحصائيين في المجالات المختلفة لمهنة التعليم، (منالفتحعبد الرحمنسمحان، ٢٠١٠، ٥١) كما أن برامج الدراسات العليا وإن اختلفت طبقاً للتطور الاجتماعي والاقتصادي، أو طبيعة الدراسة، إلا أنها في المجمل لا بد أن تحقق عدداً من الأهداف العامة المتفق عليها عالمياً، أهمها ما يلي: (منيرة الشerman، ٢٠١٠، ٥٣٠)، (فتحي درويش عشبية، ٢٠٠٩، ١٠٥)، (سلوى فتحي محمود، ٢٠١٢، ١٢٧٧-١٢٧٩)

- إعداد الطلاب للحصول على الدرجات العلمية العليا كالمجستير والدكتوراه.
- إمداد المجتمع بالعلماء والباحثين والاختصاصيين في كافة المجالات.
- تعرف خطط التنمية والمشكلات التي تواجهها والمساهمة في حلها.
- صقل خبرات الطلاب بالبحث والتحليل وتفجير طاقات الإبداع والابتكار.
- تشجيع العمل الجماعي في البحث العلمي وخاصة في البحوث التطبيقية.
- فتح برامج جديدة تلبي احتياجات سوق العمل.
- توجيه البحوث الهادفة لحل مشكلات المجتمع.
- إعداد قيادات صالحة تكون جديرة بتولي المراكز القيادية ودفع عجلة البحث العلمي.
- تقديم الاستشارات العلمية للمؤسسات المختلفة.

يتضح مما سبق مدى التداخل بين الأهداف حيث تراعي الجوانب المعرفية والاجتماعية والاقتصادية وأنه من الصعب الفصل بينها، وأن المعيار الأساسي لنجاح الدراسات العليا التربوية في أداء رسالتها هو فعالية جهدها وحجم إنتاجها والقدرة على تطوير نفسها، لذلك يجب إعادة النظر في تطوير برامج الدراسات العليا التربوية والارتقاء بها كما وكيفا في ضوء بعض مؤشرات الجودة النوعية والتميز.

ثالثاً: أهمية برامج الدراسات العليا التربوية:

ترجع أهمية الدراسات العليا التربوية - بصفة خاصة - إلى أنها أداة ووسيلة لدراسة مشكلات المجتمع، ومشكلات العملية التربوية دراسة علمية وافية واستخلاص الحلول التي يمكن بها مجابهة هذه المشكلات، وتتضح أهمية الدراسات العليا التربوية من خلال ما تقوم به من أدوار ووظائف داخل مجتمع الجامعة أو خارجها ولعل أهمها :

١- أنها تسهم في تطوير وتجديد العلوم التربوية على كافة أنواعها ومجالاتها، مما يعد إضافة لرصيد العلم التربوي.

٢- تسهم الدراسات العليا التربوية في إعداد الكوادر البشرية وتأهيلها أكاديمياً ومهنياً للعمل في ميادين التربية المتنوعة. (محمد عبد الرازق محمد زيدان، ٢٠٠٧، ٣٢٩). من العرض السابق يتضح أن الدراسات العليا التربوية لذلك تتمتع بأهمية خاصة، فهي أحد الموجهات الأساسية للسياسة التعليمية، حيث يعتبر البحث العلمي التربوي ركيزة أساسية للتنمية في المجتمع، وضرورة حتمية لتطوير التعليم وتحديثه وحل مشكلاته، وتوفير المعلومات الضرورية لمتخذي القرار وصناع السياسة التعليمية.

رابعاً: خصائص برامج الدراسات العليا التربوية:

- لمرحلة الدراسات العليا خصائص معينة تميزها عن مرحلة الدراسة الجامعية الأولى، من أهمها:
- عمق الدراسة: حيث تتميز الدراسات العليا بأنها دراسات متعمقة تؤدي إلى التخصص في مجال أو فرع معين من فروع المعرفة.
- ارتفاع تكاليف الدراسة بمرحلة الدراسات العليا: فالطالب بهذه المرحلة يتكلف أضعاف ما يتكلفه طالب المرحلة الجامعية.
- قلة التلقين: فطلاب الدراسات العليا غالباً ما يعتمدون على جهودهم الشخصية، ويسعون لإبراز شخصياتهم وتكوين فكرهم المستقل البناء.

- الإشراف المباشر: وذلك من قبل واحد أو أكثر من أعضاء هيئة التدريس، ويكون دور الأستاذ هو دور الموجه والمرشد.
 - الحاجة إلى أعضاء هيئة تدريس متميزين: إذ تحتاج مرحلة الدراسات العليا إلى أعضاء هيئة تدريس مشهود لهم بالخبرة والكفاءة.
 - قلة عدد الطلاب: فمجموع طلاب مرحلة الدراسات العليا أقل بكثير بالنسبة لمجموع الطلاب بالمرحلة الجامعية الأولى.
 - نضج الطلاب ومستواهم المتميز: حيث تتميز الدراسات العليا - في كثير من الأحيان - بقبولها للطلاب المتميزين والحاصلين على تقديرات مرتفعة في الدرجة الجامعية الأولى وفي مجال التخصص. (أماني عبد القادر محمد، ٢٠٠٩، ١٦٧)
- الاتجاهات الحديثة لتطوير برامج الدراسات العليا التربوية في ضوء مؤشرات الجودة النوعية**

أولاً: اتجاهات حديثة مرتبطة بجودة مدخلات برامج الدراسات العليا التربوية:

١- اتجاهات حديثة مرتبطة بتطوير فلسفة وأهداف الدراسات العليا التربوية:

يجب إعادة النظر في فلسفة وأهداف الدراسات العليا التربوية بحيث يمكن التوازن بين حاجات الفرد وحاجات المجتمع، حيث تصبح فلسفة الدراسات العليا التربوية قائمة على التركيز على تعليم الطلاب كيف يتعلمون، وتحديث رؤية ورسالة الدراسات العليا بما يعكس سمات ومتطلبات العصر وذلك من خلال الاهتمام بالتعليم المستمر وتقديم خدمات للمجتمع وعدم الاقتصار على اجراء البحوث الاكاديمية فقط، تحويل العملية التعليمية بالدراسات العليا من التدريس الى التعلم من خلال الوصول بالطالب الباحث الى تحقيق القدرة على اعمال الفكر، باستخدام الاسلوب الناقد والتفكير الابتكاري، حتى يتمكن من ملاحقة التطور السريع في المعرفة.

٢- اتجاهات حديثة مرتبطة بتطوير منظومة أداء طلبة الدراسات العليا التربوية:

أ- الحراك الطلابي الدولي:

أثبت العديد من الدراسات فوائد تدويل الحراك الأكاديمي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الأكاديمي، سواء للطلاب المتحركين أو للمؤسسات المستقبلية والمرسلة، فقد نال الحراك الأكاديمي اهتماماً بالغاً

في مختلف بلدان العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، بغرض تحقيق الفوائد منه. (عبد الناصر محمد رشاد محمد، عماد نجم عبد الحكيم، ٢٠١٧، ٦)

وبعد الحراك الطلابي الدولي في التعليم العالي أحد أهم جوانب التدويل في هذا القطاع، فهو وسيلة لتحقيق التنوع الثقافي والدولي في الحرم الجامعي وغاية له؛ لما يمثله وجود طلاب دوليين في الجامعة من فوائد على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ويعرف الحراك الطلابي الدولي بأنه "فترة دراسية أو بحثية محدودة يقضيها الطالب من بلد لآخر، ويفترض عودته منه بعد اكمال هذه المدة المحددة، وهو إما طويل الأمد فتزيد مدته تزيد عن ثلاثة شهور، أو قصير الأمد يقل عن ثلاثة شهور." (عبد الناصر محمد رشاد، عماد نجم عبد الحكيم، ٢٠١٧، ٦٩)

يمكن تصنيف الحراك الطلابي إلى نمطين :

- حراك المؤهل أو الدرجة: وهو الحراك الذي يستهدف برنامج دراسي كامل.
- حراك الأرصدة: وهو حراك لجزء من البرنامج، يستهدف جمع قدر محدد من الأرصدة يتم احتسابها ضمن متطلبات حصوله على المؤهل من مؤسسته الأصلية. (Sean Junor, 2008, 3.)

وباستقراء النمطين السابقين يلاحظ أنه يمكن الاستفادة منهما في تطوير الدراسات العليا التربوية وبرامجها بالجامعات المصرية من خلال إرسال طلبة الدراسات العليا للحصول على برنامج جديد غير موجود، ليكون نواة لفتح هذا البرنامج الجديد في جامعتهم. أو من خلال استكمال دراسة برنامج أكاديمي معين في البلد المضيف مما يلزم الجامعة بضرورة تطبيق الحراك الطلابي أو التبادل الطلابي بالإضافة لضمان عودة الطالب لاستكمال برنامجه الأكاديمي للحصول على المؤهل من مؤسسته الأصلية.

ولكي يسهم الحراك الطلابي الدولي في تطوير الدراسات العليا التربوية في الجامعات المصرية اتباع العديد من الآليات منها:

- وضع استراتيجية متكاملة لاستقطاب الطلاب الأجانب، وتزويدهم بالمنح الدراسية والمكافآت التقديرية، وتقليل الرسوم والمصروفات الدراسية المفروضة عليهم من الجامعة، وتوفير خدمات الدعم، والتوجيه، والإرشاد اللازمة للطلاب الأجانب. (Paige, R.M, 2005, 102)

▪ تفعيل شراكة مع كليات رائدة للتبادل الطلابي الدولي بشرط دراسة برامج تربوية جديدة. وبالتالي تعد عملية الحراك الأكاديمي للطلاب أحد صور التعاون والشراكة بين المؤسسات الجامعية أو الدول، من خلال الاتفاقيات والترتيبات الرسمية المشتركة حول تبادل الطلاب سواء من خلال برامج تبادل قصيرة المدى، أو الحراك للخارج أو الحراك للداخل، كما أن حراك الطلاب يسهم في زيادة القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية لهذه البلدان، كما يسهم في تطوير برامج الدراسات العليا التربوية.

ب- الدراسات العليا التربوية عن بعد:

برزت العديد من الاتجاهات التي تحت على الأخذ بالاتجاهات الحديثة للتعليم العالي التي تعتمد على التقنيات الحديثة والأخذ بفكرة الدراسات العليا التربوية عن بعد الذي يعد نتاج التقدم التكنولوجي وحاجة المجتمعات التنموية ورغبتها في التقدم، ولقد حدد تقرير أعدته اللجنة السويدية للتعليم "بأن كلمة (بعد) لا ينحصر تحديدها بالأميال ولكنها تعد نتيجة للأمور المتصلة بالعلم والتعليم، وتندرج أساليب كثيرة تحت نظام التعليم عن بعد منها الدراسة بالمراسلة، والتعليم المفتوح والدراسة المستقلة". (أحمد العلي، ٢٠٠٥)

ويعرف نظام التعليم عن بعد بأنه نظام تعليمي يقوم على إيصال المادة التعليمية إلى الجهات المستهدفة والمستخدمين عبر وسائل اتصالات مختلفة ويكون المتعلم فيها بعيداً عن المعلم، ومن ثم فهو شكل من أشكال التعليم الذي يتمتع بوجود مؤسسة تعليمية فاعلة من حيث التخطيط والتحضير للمواد التعليمية والاهتمام بشئون الطلاب، ويركز على استخدام كافة الوسائل التعليمية منها المواد المطبوعة، المسموعة والبصرية والشبكة العالمية والحاسوب وذلك لإيجاد حلقة وصل بين المعلمين والمتعلمين، كذلك يعرف بأنه تقديم التعليم للطلبة الذين لا يتمكنون من الالتحاق بالجامعات والكليات التقليدية لأسباب مادية، صحية، سياسية، وذلك للحصول على شهادات علمية معترف بها وذلك لتطوير وتدريب مهارات الأشخاص. (إيمان أحمد حمدي، ٢٠١٢، ١٣-٤١).

جدير بالذكر أن التعليم من بعد ليس نظاماً جامعياً من الدرجة الثانية، وبالتالي ليس من يلتحق به أولئك الطلبة الذين حرموا من فرص الالتحاق بالتعليم الجامعي التقليدي بسبب تدنى معدلاتهم في امتحان شهادة الثانوية العامة أو بسبب ظروفهم الاجتماعية أو الاقتصادية، كما أن هذا النظام ليس باباً خلفياً للجامعات التقليدية يلجأه الطلبة غير القادرين من أصحاب الحظ العاثر (حسين بشير محمود، ١٥٣٧، ٢٠٠٦)، كما أنه ليس تعليماً بديلاً عن التعليم

النظامي الموجود، ولكنه نوع جديد وإضافة للموجود، لمواجهة مواقف جديدة بأعباء إضافية، وهو متكامل مع التعليم الموجود ويكون معه أيضا منظومة واحدة متكاملة وهو أيضا حليفا وليس خليفا للتعليم التقليدي. (وزارة التعليم العالي، سلسلة الكتيبات التخصصية، ٢٠٠٧، ٤) وتتبع أهمية التعليم عن بعد في أنه يسد احتياجات المجتمع ويقلل من مشكلات القبول بالجامعات مع تقليل التكلفة، ويتطلب ذلك إعداد كوادر بشرية متخصصة في مجال التعليم عن بعد سواء على الجانب الإداري التنظيمي أو أعضاء هيئة تدريس، مع ضرورة تحقيق الجودة الشاملة للتعليم الجامعي. (حسين محمود، ٢٠٠٥)

كما تلبى برامج الدراسات العليا عن بعد احتياجات الطلاب في عدد من القضايا الأكاديمية والإداريين، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الإستراتيجية، مما كان له أثر في جذب عدد كبير من طلاب الدراسات العليا على الالتحاق بهذه البرامج. (Sharon Watson, 2013, 175-188)

والجدير بالذكر أنه لا بد من إجادة أعضاء هيئة التدريس لأساليب استخدام وسائل الدراسات العليا عن بعد، والتوجيه والإرشاد الفعال، والتقييم المستمر لمخرجات الدراسات العليا عن بعد، وتوفير أدلة إرشادية في كل تخصص للتدريس عن بعد، وتحسين نوعية التدريس والالتزام بوحدة المقرر وإمكانية متابعة نوعية المادة المقدمة للطلاب، وتمكين الطلاب من التواصل مع أساتذته وزملائه، من أجل تطوير برامج الدراسات العليا التربوية.

٣- الاتجاهات الحديثة المرتبطة بأعضاء هيئة التدريس:

أ- التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس:

لقد حدد أولسون قائمة تضم عددا من الكفايات الواجب توافرها لأعضاء هيئة التدريس ومنها القدرة على تقبل التنوع والتعددية الثقافية، والسعي نحو إنتاج المعرفة وتطبيقها دون الاقتصار على استهلاكها فقط، وإجادة مهارات التواصل والتفاعل الجيد مع الآخرين، وتوظيف مهارات اتقان اللغات الأجنبية والتقنيات الحديثة والتقني عن الجديد في المجالات المختلفة، والاستفادة من الفرص الدولية المتاحة في تنمية الخبرات الذاتية، وإتقان المعرفة الأساسية بالتخصص الأكاديمي، وبذل الجهد في تطبيق تلك المعارف بالمؤسسات الإنتاجية التي تتصل بمجال التخصص. (مها محمد أحمد محمد عبد القادر، ٢٠١٦، ٩٤)

- يمكن التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس من خلال ما يلي:
- إبرام الإتفاقيات والشراكات التدريبية المهنية مع الجامعات والمؤسسات الدولية الناجحة والمتخصصة فى التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس.
 - تضمين استخدامات تكنولوجيا التعليم من بعد وهي أحد الاستراتيجيات المهمة لتطوير برامج التنمية المهنية المقدمة لعضو هيئة التدريس فى الجامعات.
 - الاعتماد على المعايير العالمية فى التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، واتباع المعايير العالمية فى اختيار وتعيين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.
 - تأسيس المكتبات الجامعية الكبرى وتزويدها بأحدث الإصدارات وإتاحتها إلكترونياً لأعضاء هيئة التدريس، والاستفادة من الخدمات المعرفية والإلكترونية بالمكتبات الإلكترونية بالجامعات. (محمد الحميدى حدجان المطيرى، ٢٠١٨، ٢٥٣).
- ٤- اتجاهات حديثة مرتبطة بتطوير إدارة برامج الدراسات العليا التربوية:

ولعل من أهم تلك الاتجاهات ما له علاقة مباشرة بتطبيق مبادئ الإدارة الاستراتيجية لتطوير وتطوير بعض برامج الدراسات العليا التربوية، وهو ما يمكن تناوله على النحو التالي:

تتبع أهمية الإدارة الاستراتيجية من خلال المنافع التي تعود على المؤسسة من تطبيق المفاهيم والأساليب المستخدمة فى هذا المجال الإداري المهم، وتعد الإدارة الاستراتيجية من المفاهيم الإدارية الحديثة والتي تسعى المؤسسات بصفه عامة، والمؤسسات التعليمية والتربوية بصفة خاصة إلى تطبيقها فى ظل التغيرات والتحديات التي تواجه المؤسسات، بوصفه مدخلاً إدارياً شاملاً من مؤشرات الجودة النوعية، يساعد من خلال المراحل المختلفة على تحقيق طفرات استراتيجية فى أدائها، وذلك بحشد كل الطاقات لتحقيق إنجازات استراتيجية، طبقاً للأولويات التي تضعها الإدارة. (فاضل حنا، ٢٠١٢، ٦٨)

وتعرف الإدارة الاستراتيجية بأنها "منظومة العمليات المتكاملة ذات العلاقة بتحليل البيئة الداخلية والخارجية، وصياغة استراتيجية مناسبة، وتطبيقها وتقييمها فى ضوء تحليل أثر المتغيرات المهمة عليها، وذلك بما يضمن تحقيق ميزة استراتيجية للمنظمة، وتعظيم إنجازها فى أنشطة الأعمال المختلفة". (سعد غالب ياسين، ٢٠١٠، ٣)

ويمكن تعريفها بأنها "عملية إدارة تفاعلات المؤسسة مع البيئة الخارجية، وتتكون من التخطيط الاستراتيجي، وتخطيط القرارات والإمكانيات، وإدارة التغيير فى كل من الاضطرابات البيئية، والقدرات التنظيمية، والسلوك الاستراتيجي للمؤسسة". (أحمد البطاح، ٢٠٠٦، ٦١)

من خلال التعريفات السابقة يمكن النظر إلى الإدارة الاستراتيجية بوصفها مفهوماً للمستقبل من حيث قدرتها على تحديد رؤية واضحة للمؤسسة من خلال التعرف على الفرص والتهديدات، وأوجه القوة ونقاط الضعف، وتوصف الإدارة الاستراتيجية بأنها أداة لتنفيذ التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الجودة النوعية، والحصول على ميزة تنافسية ريادية للمؤسسة تميزها عن غيرها.

وتسهم الإدارة الاستراتيجية في تطوير الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية

حيث:

تعتمد الإدارة الاستراتيجية على مدخل النظم الذي يبني على المخرجات المستهدفة، والتفاعل المتواصل والمتوازن بين المؤسسة وبيئتها الخارجية، والتركيز على السوق باعتبارها استغلالاً للفرص ومقاومة التهديدات، وهو المعيار الأساسي لنجاح برامج الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية في ضرورة ربط البحوث العلمية التربوية باحتياجات المجتمع من ناحية وحل مشكلاته من ناحية أخرى.

- قابلية التطبيق أي أنها تعكس التوافق والتناغم بين الأهداف ووسائل تحقيقها.

- تسهيل عملية الاتصال داخل المؤسسات الجامعية التربوية حيث يوجد المعيار الذي يوضح الرسائل الغامضة. (ناضيا بنت مطلق بن سعيد البقمي ، ٢٠١٦، ٩)

- كما تكمن أهمية الإدارة الاستراتيجية في مؤسسات التعليم العالي في تحقيق العديد من المزايا، حيث تساعد على طرح إطار من الاستقرار والتوقعية لتمكين القادة من القيام بمخاطر محسوبة وبمشاركة كافة العاملين، ويمكن الإشارة إلى أهمية تطبيق الإدارة الاستراتيجية في مؤسسات التعليم العالي كما يلي :

أ. تحقيق المبادرة والمبادرة: تمكن الإدارة الاستراتيجية مؤسسات التعليم العالي من أن تتمكن من أخذ المبادرة، وتكوين الفعل وليس رد الفعل، أي: القدرة على التأثير بدلاً من الاستجابة، ومن ثم يمكن الجامعة من أن تحقق مستقبلها، وأهدافها، ومسارات تحقيقها لأهدافها.

ب. إنتاج الاستراتيجيات: ويمكن ذلك المؤسسات التعليمية من وضع استراتيجيات على أسس علمية، كما يمكنها من صياغة الاستراتيجيات بطريقة يمكن تحقيقها، وتكون ملزمة للعاملين

ت. تحقيق وحدة الفهم: يؤدي تباع استراتيجيات واضحة ومحددة إلى تحقيق وحدة الفهم للعمل الإداري، المبني على استراتيجيات معينة تم صياغتها لتكون مرشداً للأداء، وموجهاً له مما يؤدي إلى تلاحم المرؤوسين والرؤساء، وزيادة مستوى التمكين للمرؤوسين.

ث. تحقيق التناسق والتكامل: تعد الاستراتيجيات الموضوعية أداة للتناسق والتكامل بين الإدارات، وتمكن من تحقيق التكامل المفقود بين الوحدات الإدارية والتنظيمية.

ج. تحقيق الالتزام بين العاملين: يؤدي اتباع استراتيجيات محددة إلى تحقيق الالتزام بتوفير نوعية عالية من الأداء.

مما يؤكد أن الإدارة الاستراتيجية تساهم في زيادة قدرة برامج الدراسات العليا التربوية على المنافسة الشديدة المحلية والدولية. (محمد أحمد درويش، ٢٠٠٨، ١٥-١٦)

ثانياً - اتجاهات حديثة مرتبطة بجودة عمليات برامج الدراسات العليا التربوية:

١- المناهج والبرامج الأكاديمية:

- هناك مجموعة من المعايير لتطوير جودة البرامج الأكاديمية والتي تساعد عملية التحقق ومراجعة هذه المعايير على ترسيخ الثقة في أنظمة الدراسات العليا التربوية وهي كالتالي:
- ملائمة البرنامج: ويدور مضمون هذا المعيار حول ضرورة تطابق البرنامج الأكاديمي للغرض الذي وجد من أجله، وأن البرنامج ذو صلة برسالة الكلية والجامعة والمنهج الدراسي وطرق التدريس بالإضافة إلى المخرجات التعليمية وطرق التقييم أو طرق قياس أداء الطلبة، ويتحقق هذا المعيار من خلال ثماني مؤشرات.
 - كفاءة البرنامج: ويدور هذا المعيار حول ضرورة كفاءة البرنامج فيما يخص الطلبة المقبولين، واستخدام الموارد المتاحة، والهيئة التدريسية، والبنية التحتية، ودعم الطلبة كذلك نسبة عدد المقبولين إلى الخريجين بنجاح، ويتحقق هذا المعيار من خلال ثلاث عشر مؤشراً.
 - الخصائص الأكاديمية لخريجي البرنامج: ويدور مضمون هذا المعيار حول ضرورة توافق الخصائص الأكاديمية للخريجين مع البرامج المماثلة لها إقليمياً ودولياً، ويتحقق هذا المعيار من خلال ثلاثة عشر مؤشراً.
 - كفاءة إدارة ضمان الجودة: ويدور مضمون هذا المعيار حول ضرورة وجود ترتيبات مطبقة لإدارة ضمان جودة البرنامج يتضمن ضمان الجودة والتحسين المستمر والتي تساهم في إعطاء الثقة للبرنامج الأكاديمي، ويتحقق هذا المعيار من خلال عشرة مؤشرات. (ياسر أحمد الطيب، ٢٠١٦، ٥٣٦)

٢- تدويل المناهج والبرامج الأكاديمية:

يمثل تدويل المناهج والبرامج الأكاديمية في جوهره العمود الفقري في تدويل التعليم العالي، التي يمكنها التأثير في كافة طلاب الجامعة دون استثناء، حيث أن الجانب الآخر لتدويل الجامعة يكمن في تدويل التعليم ذاته، وتحقيق هذا يتطلب إعادة تعريف المناهج، سواء من خلال تطبيق محتوى دولي إلزامي، أو وضع إطار عمل دولي للمقررات الدراسية. (جيلزبرتون B.G & M.L ، ٢٠٠٦ ، ٢٨)

لكي يتم تجهيز الخريجين بالمهارات والآفاق والكفاءات العالمية، من الضروري تدويل المناهج العامة، ويمكن بذلك إيجاد علاقة أوضح بين جهود التدويل: مثل توقيع اتفاقيات التفاهم، وحراك الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وإعادة توجيه المناهج وتجديدها. (منظمة التنمية الاقتصادية والتعاون، بالإشتراك مع البنك الدولي، ٢٠١٠ ، ٢٠٦). ويتضمن تدويل المناهج والبرامج الأكاديمية مجموعة من الخصائص على النحو التالي:

- تضمين المناهج بعدا دوليا مثل إبراز العلاقات الدولية، وتضمين البعد المقارن في المناهج.
- التوسع في برامج اللغات الأجنبية، والمناهج التي تؤدي إلى درجات علمية مشتركة. (148 ، Henry, M, et. al., 2001)

ثالثاً - اتجاهات حديثة مرتبطة بجودة مخرجات برامج الدراسات العليا التربوية:

تتمثل مخرجات برامج الدراسات العليا التربوية في نوعية البحوث التربوية التي ينتجها الباحثون التربويون وهناك العديد من الاتجاهات الحديثة في تطوير البحث العلمي التربوي وتجويد نوعيته منها:-

١- تحويل الدراسات العليا التربوية الى حاضنات فكرية (Think Tanks)

يمكن تعريف الحاضنات الفكرية بانها مؤسسة قائمة لها كيان قانوني تتميز بوجود وحدات الدعم العلمي والتكنولوجي وترتبط رسمياً وعلمياً بالجامعات والمؤسسات البحثية، وتشجع الأفكار الإبداعية للرواد سواء فرداً أم مجموعة من الباحثين العلميين والأكاديميين وتحويلها إلى مشروعات ناجحة من خلال توفير خدمات استشارية فنية إدارية إنتاجية تسويقية ومالية وقانونية وتقنية للمشروعات الجديدة، لتجاوز كل الصعوبات المرافقة لمرحلة الانطلاق وتقليل مخاطر الفشل. (عادل عبد الفتاح سلامة وآخرون، ٢٠١٥ ، ١٠١)

- حيث يمكن النظر الى مراكز البحث العلمي المتميزة على أنها وحدة علمية غير نمطية تنتم بإنجازات بحثية نوعية ملموسة تحقق لها الريادة والمكانة الرفيعة وتصب خدماتها على المجتمع من أجل التنمية وتقوم تلك المراكز على العديد من الخدمات منها" المساهمة في دعم وتطوير الامكانيات البحثية اللازمة، ايجاد بيئة مناسبة لمساعدة الباحثين التربويين من أجل حلول ابتكارية للمشاريع المختلفة،و دعم الشراكة بين الباحثين والعلماء لابتكار تقنيات متطورة." (اسماء حسن أحمد محمد، ٢٠٠٨، ٢٠١٧).

٢- تحقيق تنافسية البحث العلمي التربوي:

لتحقيق القدرة التنافسية للبحث العلمي التربوي تسعى مؤسسات التعليم العالي في مصر جاهدة لتبنى سياسات تطويرية عن طريق مراجعة كافة عناصر منظومة العمل الجماعي من خلال تطوير برامج الدراسات العليا وتحديثها، والارتقاء بمستوى البحث العلمي، وإحداث التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس والاهتمام بالجودة ونوعية التعليم لضمان جودة مخرجاته، مع التركيز على تدويل التعليم العالي كمدخل لتحسينه وزيادة قدرته التنافسية، وهذا ما أشارت إليه دراسة (الدجج، ٢٠١٦) والتي توصلت إلى تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات، ولكن تلك السياسات التي تبنتها الجامعات المصرية لم تجد المناخ المناسب، ولا الإمكانيات اللازمة لتنفيذها وتطبيقها عمليا.

وتعرف التنافسية في البحث العلمي إجرائيا بأنها قدرة الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية على تقديم خدمات بحثية عالية الجودة لتمكنها من تحقيق ميزة تنافسية تميزها عن غيرها من الجامعات وتحقيق حراك في التصنيف العالمي للجامعات من خلال ربط مخرجات البحث العلمي التربوي باحتياجات المجتمع المحلي وسوق العمل العالمي. يمكن تعزيز قدرة الجامعات المصرية في تحقيق التنافسية في الدراسات العليا التربوية من خلال الاهتمام بتبني المتطلبات الآتية :-

- تبني استراتيجية مكتوبة ومعلنة للبحث العلمي ، وتركز على التحول الرقمي.
- إنشاء المراكز البحثية المتخصصة والمتميزة.
- ربط نتائج البحوث العلمية التربوية باحتياجات المجتمع المحلي والإسهام في تنميته وتطويره وحل مشكلاته.

- تبنى مفهوم العالمية، وذلك بإسهام البحث العلمي التربوي في زيادة رصيد المعرفة الإنسانية بما يعزز من مكانة مؤسسات التعليم العالي الأكاديمية والبحثية وتنافسيتها.
- تبنى نظام متكامل للتميز البحثي، ومكافأة الباحثين ذوي التميز في النشاط البحثي. (عثمان بن عبدالله بن محمد الصالح، ٢٠١٢، ١٠٣)

المحور الثاني: مؤشرات الجودة النوعية لبرامج الدراسات العليا التربوية في المؤسسات الجامعية والعوامل الدافعة لتطبيق مؤشرات الجودة النوعية ببرامج الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية.

تبذل الجامعات العالمية والعربية جهوداً كبيرة لتبني مدخل الجودة النوعية الشاملة على مستوى الدراسات العليا التربوية إيماناً منها بأنها المدخل الفعال الذي يسهم في تحسين نوعية التعليم العالي بوجه عام والدراسات العليا التربوية بوجه خاص والارتقاء بمستواه في العصر الحاضر، نظراً لأن هدف التعليم العالي لا يقاس بشكل كمي، ولكن يقاس بشكل نوعي ومدى جودته وكفاءته ومدى انتشاره في السوق العالمي للجامعات، ومدى إسهامه في تقدم الجامعات في التصنيفات العالمية للجامعات، ومشاركته في حل مشكلات المجتمع وتنمية البيئة. ويتناول هذا المحور بعض مؤشرات الجودة النوعية في مؤسسات التعليم العالي وتمثل في:

أولاً: مؤشرات الجودة النوعية لبرامج الدراسات العليا التربوية في الجامعات المصرية وتتضمن:

- التخطيط الاستراتيجي.
- الاتصال الفعال.
- جودة أداء أعضاء هيئة التدريس.
- مؤشر القيادات الجامعية.
- التوجه الريادي.
- مؤشر توسيع وتطوير المحيط المجتمعي وتعزيزه.
- تقييم الأداء.

التخطيط الاستراتيجي:

- يمثل التخطيط الاستراتيجي أحد أهم النماذج والمؤشرات الحديثة للتطوير والتغيير الجامعي، لأنه يعمل على انتقال المؤسسة من العشوائية والمزاجية إلى الممارسات

المعتمدة على المشاركة والابتكار والتميز والإبداع، كما أن يمثل إحدى الطرق لمواجهة صعوبات المستقبل المتعلقة بالأنظمة التربوية وكذلك تحدياته، وهو الطريق المناسب لتحسين استثمار التكنولوجيا والبحث العلمي، وتحسين الاستثمار البشري. (أحمد الخطيب، ٢٠٠١، ٣٤)

- ويعد التخطيط الاستراتيجي من أكثر المواضيع أهمية وبروزاً وتجديداً، باعتباره عملية مستمرة تتعلق بالمستقبل، وتقوم على توقعات البيئة الخارجية والداخلية ومستويات الأداء في الماضي والحاضر والمستقبل، وتقييم الفرص والمخاطر، عن طريق تطوير الأهداف والاستراتيجيات والسياسات، وهو عنصر أساسي من عناصر الإدارة التعليمية، وتتبع أهميته من كونه السبيل العلمي المتاح أمام النظم التعليمية والسبيل الأكثر فاعلية وفائدة، يمكننا من اللحاق بركب المجتمعات المتقدمة، والانتقال من مرحلة النظم التقليدية إلى مرحلة متطورة، تحقق النتائج المرجوة من التعليم العالي، ويمكن تعريف التخطيط الاستراتيجي بأنه: تنمية الخطط طويلة الأجل وتكوينها، للتعامل بفاعلية مع الفرص والتهديدات الموجودة في البيئة الخارجية المحيطة بالمؤسسة، في ضوء مصادر القوة والضعف للموارد التي تملكها المؤسسة في بيئتها الداخلية، ويتضمن كذلك تعريف مهمة المؤسسة ورسالتها، وصياغة الأهداف الممكن تحقيقها، وتطوير الاستراتيجيات وتشكيلها، ووضع توجهات السياسة العامة للمؤسسة". (زينب حسن إجباره القطروني، ٢٠١٤، ٦٠).

- لذلك فإن التخطيط الإستراتيجي أمر ضروري ولازم لأية مؤسسة ناجحة، لأنه يوضح التوجه المستقبلي للمؤسسة، وذلك لتحقيق أهداف بعيدة المدى هدفها الاستمرارية والتطوير والتحديث لتحسين الاستثمار البشري.

الاتصال الفعال:

- يمكن تعريف الاتصال المؤسسي بأنه تبادل البيانات والمعلومات والحقائق داخل المؤسسة وخارجها من خلال شبكة اتصال، يتم فيها ربط الإدارات والأقسام والعاملين فيها ببعضهم البعض، وتتخذ عدة أنماط وأشكال فربما تكون بين مجموعة من الناس ومجموعة أخرى، أو تقتصر على الأعضاء العاملين بالمؤسسة أو تكون موجهة إلى خارجها أو خليط من كل هذا. (محمد فتحي، ٢٠٠٣، ١٠٥)

- من خلال هذا التعريف يمكن استنباط أن العنصر البشري هو الأساس في عملية الاتصال سواء داخل المنظمة أو خارجها، حيث أن الكفاءات هي المصدر الحقيقي للقيمة المضافة بالجامعات، لأنها ذات طبيعة تراكمية، وهي صعبة التقليد من قبل المنافسين، وتصنف الكفاءات إلى نوعين هما:
- الكفاءات الفردية: وتتمثل في المهارات والقدرات الفردية التي تمتلكها العناصر البشرية بالجامعة، والتي تمكنها من أداء المهام والأعمال المحددة بدقة.
- الكفاءات الجماعية أو المحورية: وتتمثل في المهارات الناجمة عن تضافر وتداخل مجموعة من أنشطة الجامعات (الموارد الملموسة وغير الملموسة والتكنولوجيا الفائقة) لإنشاء موارد جديدة لا تحل محل الموارد القديمة، بل تسمح بتطويرها وتراكمها. (مصطفى محمود أبو بكر ، ٢٠٠٣ ، ٢٢)
- كما تبرز أهمية الاتصال الفعال في رفع الروح المعنوية لدى العاملين، وينمي لديهم روح الفريق، ويقوى عندها الشعور بالانتماء للمؤسسة، ويحدد حاجات العاملين وأهدافهم ورد الفعل لديهم، كما أنه تعتبر وسيلة لتوجيه الأفراد واستثارة دوافعهم وتحقيق التعاون والتنسيق فيما بينهم. (محمود أبو سمره، ومعزوز علاونة، ٢٠٠٧، ص ٤١)
- ويعد الاتصال الفعال من المهارات المهمة للقادة في إطار المؤسسات المتميزة، حيث تعتمد عناصر واستراتيجيات الجودة في المؤسسات المتميزة على فاعلية عملية التواصل ومن خلاله يمكن التعرف على الأفكار وأحوال المؤسسة من الأفراد داخل وخارج المؤسسة والمستفيدين منها.
- كما يعد الاتصال الفعال من أهم المؤشرات التي تظهر صحة المؤسسات وحيويتها، وهذا يتجاوز مجرد تقديم المعلومات حول القضايا والرؤى المستقبلية أو رسالة المؤسسة ورؤيتها، بل يمنح فرصة للجميع بان يوصلوا أصواتهم وأن تسمع آراءهم وأن يناقشوا القضايا كافة، وأن يؤدوا دوراً في عملية صنع القرارات ، وتعرف المشكلات وسبل علاجها، وتقييم الأداء والإنتاجية في العمل والتنسيق بين المهام والوحدات المختلفة وزيادة حماس العاملين. (السيد السيد محمود البحيري، ٢٠١٢ ، ٣٣)
- في ضوء ذلك فإنه يتوقف مستوى تقدم المؤسسة التعليمية وفعاليتها ونموها وازدهارها على ما تمتلكه المؤسسة من موارد بشرية فعالة مؤهلة ومدربة داعمة ومسايرة للتقدم التكنولوجي والتحول الرقمي، حيث أن العنصر البشري هو أساس الاتصال الفعال لأنه الأساس في تنفيذ الخطط الاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية، وتطوير الأهداف لتحقيق النتائج المرجوة في ظل الامكانيات المتاحة التي تمتلكها المؤسسة.

جودة أداء أعضاء هيئة التدريس:

- يمكن تصنيف أداء عضو هيئة التدريس إلى ثلاثة مجالات، أولها: التدريس ويهدف إلى نقل المعرفة بين الأجيال والمحافظة عليها، والمجال الثاني: البحث العلمي ويهدف إلى إثراء المعرفة وتنميتها وهذا هو لب وظيفة الجامعة، ويتمثل المجال الأخير في تنمية المجتمع المحيط وتقديم الخدمات المتنوعة له، (نادية حسن السيد على، ٢٠٠٥، ٥٥) ويرتبط أداء عضو هيئة التدريس بمجموعة من المؤشرات التي تنعكس على مستوى أدائه الوظيفي، ويمكن توضيح تلك المجالات من خلال المؤشرات التالية:
- جودة الأداء العلمي: وهي مجموعة الخصائص التي تمكن عضو هيئة التدريس من التدريس والبحث العلمي ومتابعة التطورات العلمية في مجال تخصصه، (إبراهيم أحمد السيد إبراهيم، أحمد محمد عبد الحميد، ٢٠١٦، ٢٥٠) ويعد التدريس الوظيفة الأساسية لجميع مؤسسات التعليم العالي، نظراً لأنه يشغل قدراً كبيراً من وقت أعضاء هيئة التدريس وفكرهم، وله أثره البالغ على الطلاب في الجامعة من حيث تكوين شخصياتهم وتنمية قدراتهم، فضلاً عن إكسابهم كثيراً من المهارات والممارسات المهنية المتخصصة، (سلطان سعيد مقصود بخاري، ٢٠٠٦، ٦٦) ومن ناحية أخرى يعتبر البحث العلمي من الوظائف الرئيسية لمؤسسات التعليم العالي، ويهدف إلى تنمية المعرفة وتطويرها، وذلك من خلال اشتغال أعضاء هيئة التدريس بالبحث العلمي، وتدريب طلابهم عليه، والتدريس والبحث العلمي تربطهما علاقة قوية، فجودة التدريس مرتبطة بجودة البحث العلمي (محمد عبد الوهاب حامد بدر الصيرفي، ٢٠٠٧، ٤٥).
- أ- **جودة الأداء الاجتماعي:** ويمكن تعريفها بأنها الخصائص التي تمكن عضو هيئة التدريس بحسن التصرف مع طلابه في المواقف الصعبة والقدرة على إقامة علاقات اجتماعية وإنسانية مع طلابه وزملائه وأفراد المجتمع، حيث أن العلاقات الإنسانية الإيجابية تساهم في زيادة معدلات الرضا الوظيفي، وتعمل على تحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة.
- ب- **جودة الأداء الإداري:** تعرف بأنها الخصائص التي تمكن عضو هيئة التدريس من ممارسة الأعمال الإدارية وقدرته على إدارة القسم أو الاجتماعات أو اللقاءات الطلابية في أقل وقت وجهد (إبراهيم أحمد السيد إبراهيم، أحمد محمد عبد الحميد، ٢٠١٦، ٢٥٢)

من خلال العرض السابق يتضح ارتباط مؤشر جودة أعضاء هيئة التدريس ارتباط وثيق بمؤشر الاتصال الفعال، حيث أن الجامعات لا يمكن أن تحقق أهدافها التعليمية وأداء أدوارها ووظائفها على اتتم وجه بدون توافر العنصر البشري الفعال والكفاء المتمكن وهو عضو هيئة التدريس، ومقدار جودة أدائه يرتبط بإعداد الكوادر العلمية المتميزة، الذين هم قادة المستقبل القادرين على خدمة المجتمع فيما بعد.

١- مؤشرات القيادات الجامعية.

لقد تنوعت معايير ومؤشرات الجودة، حيث سادت لفترة طويلة الأسلوب التقليدي القائم على التغيير حسب الحاجة، ولكن ظهر حديثاً الأسلوب التنظيمي الأكثر حداثة مثل الريادة، حيث تتبنى الجامعات آليات تنقلها من وضع الركود إلى مصاف الجامعات العالمية الرائدة، حيث أن الريادة تجعل الجامعة قادرة على الانتقال من مجال منافستها الحالية المحلية إلى المنافسة مع نظيراتها العالمية، وقد تم إطلاق مسمى الريادة على العديد من الظواهر التنظيمية التي تشمل على التجديد وإعادة التجديد، وأحياناً على الظواهر الفريدة منها.

وتعرف الريادة بأنها "عملية ديناميكية للرؤية والتغيير والابتكار، تقتضي وجود طاقة وعاطفة نحو إنشاء وتنفيذ أفكار جديدة وحلول مبتكرة، والمكونات الأساسية تشمل الاستعداد لمواجهة المخاطر المحسوبة، ووضع فريق ناجح للمشروع، وكذلك حشد الموارد اللازمة، وبناء خطة عمل واضحة، وأخيراً بناء رؤية للتعرف على الفرصة التي يرى الآخرون فيها الفوضى والتناقض والإرتباك (Uratko, Donald, Audretsch, David) (Strategic Entrepreneurship:, 2009, 11

ولقد أكدت دراسة (عمار السمرائي، ٢٠١٢) على أهمية بناء ودعم ثقافة الإبداع والتميز والريادة للجامعات، وأشارت إلى أن الدور الذي تقوم به الجامعات يسعى لتوافق مخرجاته مع متطلبات التوظيف في سوق العمل، في حين أن الجامعة الريادية تسعى لتخريج طلاب قادرين على خلق فرص العمل في السوق، وثقافة العمل الحر في بناء الأجيال القادمة.

كما أكدت دراسة (عواطف خلوط، ٢٠١٠) إلى أن المؤسسات بحاجة إلى إدارة قادرة على الحصول على نوع من التناغم بين ما تمتلكه من إبداع ومعرفة وقدرات فنية يمكن تطبيقها في سوق العمل إضافة إلى التخطيط الاستراتيجي الجيد وامتلاك الرؤية الثاقبة لأهداف المؤسسة الريادية ووصولاً بها إلى مركز تنافسي بسوق العمل.

والقياده الجامعية المتميزة هي البوتقه التي تتصهر داخلها كافة المفاهيم والاستراتيجيات والأهداف والسياسات وهي التي تدعم القوى الايجابيه في المؤسسه وتقلص الجوانب السلبيه قدر الإمكان، وهي التي تسيطر على مشكلات العمل وتعمل على حلها وتحسم الخلافات، والقياده الناجحه هي التي تعمل على تنمية وتدريب العاملين بإعتبارهم أهم مورد للمؤسسه، كما أن العاملين يتخذون من القائد قدوه لهم، والقياده الناجحه تعمل على مواكبة المتغيرات وتوظيفها لخدمة المؤسسه، كما أن القائد الناجح هو الذي يستطيع أن يحقق أهداف المؤسسه، ويشعر العاملين معه بالرضا الوظيفي وتقل الصراعات والخلافات في العمل.

٢- التوجه الريادي.

التوجه الريادي للجامعات Orientation Entrepreneurial Universities : توجه تتبناه الإدارات العليا بالمنظمات ويتصف بالابتكار في الخدمات المقدمة والميل نحو تحدي المنافسين والتحرك بشكل سريع لمواجهة تحركات المنافسين والفعل المستقل في ظل ظهور فرص جديدة في السوق والتفوق على المنافسين (Awang, A; Ahmad, Z; Asghar,). (2010 130-143.,A & Subari, K.

كما أدت الريادة إلى تطوير بنية التوجه الريادي، فالتوجه الريادي مرتكز أساسي لنجاح الريادة في تبنى منطلقات التخطيط الاستراتيجي، وتهدف الى تحقيق مخرجات مرغوب فيها على مستوى المنظمات، كما يشجع التوجه الريادي على الاندفاع نحو انتقاء تفضيلات إدارية، ونشر معتقدات وسلوكيات يعبر عنها قيادات المستوى الأعلى من المؤسسة، كما يشير إلى أنماط السلوك الذي تعكس التزام المنظمة نحو تطبيق الريادة بقوة، ومنها: تقديم المنتجات والخدمات والإجراءات والعمليات، كما يشير التوجه للريادة إلى ممارسات صنع الاستراتيجية التي تستخدمها المنظمات للتعرف على مشروعات المغامرة وإطلاقها، و يستخدم أسلوب البحث المسبق الذي يدرس صنع الاستراتيجيات من حيث أنماط العمل وأساليب اتخاذ القرارات المعقدة عبر المؤسسات (Coven, Jeffrey G, Miles,) (54.،Morgan,P,1999)

وقد استخلص كلارك (Clark,2003) خمسة عناصر أساسية للريادة في الجامعات، وأكد على أهمية ترابط وتفاعل هذه العناصر سويًا لتقديم أسلوب ريادي حقيقي وهي كالاتي:

أ- نظام إداري فاعل.

ب- قاعدة مالية متنوعة تضمن الاستقلالية.

ت- توسيع وتطوير المحيط الإنمائي وتعزيزه.

ث- تكوين وحدات أكاديمية.

ج- توافر ثقافة ريادية متكاملة.

يتسم التوجه الريادي بأنه مدخل لتطوير المؤسسات التعليمية حيث إنه يمكنها من تصميم وتقديم الخدمات بشكل قائم على الابتكار والابداع، حيث تمتلك المؤسسات المطبقة له الرغبة والسعى الدائم نحو امتلاك المزايا التنافسية.

٣- مؤشر توسيع وتطوير المحيط المجتمعي وتعزيزه:

لا يمكن للجامعة في أي مجتمع كان أن تؤدي دورها الكامل سواء في التقدم العلمي أو في التغيير الاجتماعي بدون تحقيق التفاعل بينها وبين البيئة الاجتماعية المحيطة بها، لأن العلاقة بينهما متلازمة و مترابطة ومتداخلة.

"ومن ثم نجد أن الجودة النوعية الأكاديمية والتميز تتبع من المشاركة الأصلية التي تقيمها الهيئة التدريسية والطلاب من مناقشة القضايا والموضوعات التي تتعلق بحاجات المؤسسات المجتمعية والعمل على تلبيتها بطرائق علمية سليمة فضلا عن مشاركة الجامعة ككل مع جمهورها المتعدد والمتنوع من فئات المجتمع في مواجهة التحديات المجتمعية المختلفة." (ساجد شرقي، ٢٠١١، ١٧٢)

وذلك باعتبار الجامعة هي أعلى مؤسسة في المجتمع فإنه يقع على عاتقها مسؤولية التصدي للتحديات التي تواجه المجتمع، فهي تمتلك القدرات العلمية والفكرية القادرة على التعامل مع هذه التغيرات، وهي المكان الذي يدرس أوضاع المجتمع ومشكلاته، وتعمل على إيجاد الحلول لها، من خلال توظيف الأبحاث لمعالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، فالشباب الجامعي جزء من المجتمع ينتظره دور مهم في بناء وتشبيد صرح مجتمعه من أجل ترسيخ مكانته في العالم والمحافظة على استقلاله السياسي والاقتصادي والثقافي. (دحمان بريني، ٢٠١٨، ١٦٩)

تعد وظيفة خدمة المجتمع من أهم وظائف الجامعة، فمن خلالها يتم انفتاح الجامعة على المجتمع الذي تنتمي إليه، كما أنها الترجمة الفعلية لوظائف الجامعة الاخرى مثل التدريس والبحث العلمي، ومن ثم فإن الهدف الرئيس والمقياس الحقيقي لجودة التعليم

بالجامعة هو قدرتها على الإسهام في حل مشكلات المجتمع وقضاياها، وتعتبر برامج الدراسات العليا التربوية من أهم المعايير التي يحكم بها على تميز وجودة البرامج التعليمية التي تقدمها الجامعة وأن توصف بأنها مؤسسة جامعية متميزة.

٤- مؤشر تقييم الأداء:

تستخدم مقاييس الأداء في المؤسسات المتميزة لتحقيق العديد من الأهداف منها تأسيس قاعدة أساسية للقياسات وتعرف التوجهات وتحديد العمليات التي تحتاج الى تحسين، وتوضيح مكاسب العملية وخسارتها، ومقارنة الأهداف مع الأداء الحقيقي، وتوفير المعلومات للفرد وتقييم الفريق، وتقويم الأداء يبدأ بخطوة التحديد العلمي الدقيق لأهداف المؤسسة، وتعد هذه الخطوة في غاية الأهمية. (بستر فيلد ديل وآخرون، ٢٠٠٤، ٥٤)

لا شك في أن القيام بنشاط التقييم الجامعي يقتضي القيام بالعديد من الأمور الهامة التي تيسر أداء هذه المهمة بدقة وحرفية على المستويين المؤسسي والأكاديمي، ويتركز العمل في تحديد المدخلات والمخرجات في كل الأنشطة الخاضعة للتقييم، وتحديد آليات عمليات التقييم في ضوء رسالة الجامعة وأهدافها.

ثانياً: العوامل الدافعة لتطبيق مؤشرات الجودة النوعية ببرامج الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية: وتتضمن:

- تزايد الاهتمام بجودة واعتماد مؤسسات التعليم الجامعي.
- تحقيق جودة الأداء في برامج الدراسات العليا.
- دعم ثقافة التميز والجودة بالمؤسسات التعليمية.
- ظهور الاقتصاد القائم على المعرفة.

١- تزايد الاهتمام بجودة واعتماد مؤسسات التعليم الجامعي:

أصبحت الجودة من الخصائص التي تميز المجتمعات المتقدمة علي النامية، وذلك لقدرتها علي استغلال وتوجيه الإمكانيات والموارد البشرية لتحقيق الأهداف المنشودة لمؤسساتها الجامعية، وتزايدت المحاولات الجادة للمؤسسات الجامعية لاعتماد أساليب ملموسة لتقييم جودة الأداء بها (KulkarniSushma, 509.2005)

ولتطبيق معايير الجودة في مجال التعليم الجامعي يجب اتخاذها قيمة محورية بحيث تعكس في الأداء والإنتاج، والخدمات، وتسخير جميع الإمكانيات المادية والبشرية، ومشاركة جميع عناصر النظام الجامعي من إدارات وأفراد في العمل كفريق واحد في تطبيق معايير

الجودة في الجامعة، وتفيد مدى تحقيق أهدافها، ومراجعة الخطوات التنفيذية التي يتم توظيفها، وتضاعف الاهتمام بجودة التعليم الجامعي في التسعينيات القرن الماضي حيث ساد اعتقاد بعض الدول بأن أفضل استعداد للقرن الحادي والعشرين يكون من خلال تعليم جامعي عال الجودة (مهنى غنايم، ٢٠٠٤)، ومن أشكال الاهتمام بالجودة في التعليم الجامعي جودة المعايير القياسية، فعلى مستوى الاتحاد الأوروبي يوجد اهتمام كبير بقضية الجودة في مؤسسات التعليم العالي، بدءاً من مؤتمر بولونيا، ثم استراتيجية لشبونة، وأخيراً وضع الإطار الاستراتيجي لأوروبا من أجل التعاون في مجال التعليم الذي اعتمده مجلس الاتحاد الأوروبي في مايو (٢٠٠٩م)، كما شددت استراتيجية الاتحاد الأوروبي على البلدان الاهتمام بقضية الجودة في مؤسسات التعليم العالي، بهدف إنشاء منطقة التعليم العالي الأوروبي عال الجودة بحلول عام 2010). (Aseguramiento, Calidad, 2008، 42)

كما حظى مفهوم الجودة والاعتماد باهتمام كبير من المسؤولين عن تطوير إدارة التعليم الجامعي، حيث تزايد تأكيد إمكانية تحقيق الجودة والنظر إليها على أنها نظام يمكن تطبيقه في إدارة الجامعات، وذلك من خلال التركيز على عملية التحسين المستمر التي يتم إدارتها من قبل الإدارة وتدعيمها بواسطة الأفراد العاملين، وقد أدى ذلك إلى تطوير نظم الجودة كمدخل يعتمد على المعايير. (عبد العزيز، وحسين، ٢٠٠٥)، وسمي بعضها هيئة اعتماد والبعض الآخر هيئة تقويم، وقد تختلف معايير الاعتماد من بلد إلى آخر، ومن مؤسسة إلى مؤسسة أخرى، لكن جميعها تتفق على أهداف الاعتماد، التي من أهمها المساهمة إلى جانب آليات أخرى في تعزيز نوعية التعليم الجامعي، ووضع معايير لتقييم أداء المؤسسات (الميمي، ٢٠٠٤).

والحكم على عناصر جودة المؤسسات الجامعية مثل: المباني الجامعية، والإدارة الجامعية، وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب، والمناهج الدراسية، والبحث العلمي، وتقنيات التعليم، والاختبارات، فالمباني الجامعية من العناصر التي يمكن تطبيق آليات الجودة فيها من خلال عدد من المعايير مثل: تصميم المبنى، وتأثيراته النفسية على عضو هيئة التدريس والطلاب، من حيث الشكل والسعة والتهوية والموقع وأيضاً تصميم حجرات الدراسة وإضاءتها وألوانها، وما تحتويه من أدوات تعليمية ووسائل تقنية، مثل: السبورة الذكية (2008,P. 27، Paino)

بالإضافة الى ضمان جودة البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم الجامعي، وذلك من خلال قيام وكالات الاعتماد بالتأكد من أنها يتوفر فيها الحد الأدنى من الشروط والمواصفات التي تقع على قمتها الأهداف المحددة، ومن ثم مطالبتها بإظهار ما يؤكد أنها تعمل فعلاً على تحقيق هذه الأهداف وأنها تمتلك الظروف والإمكانات المادية (Judith, Eaton S., 2003, (2).

وعليه فقد أصبح الاهتمام بجودة مؤسسات التعليم العالي مطلباً أساسياً في ظل تزايد حدة التنافس بين المؤسسات التعليمية على الصعيد العالمي، وتزايد الاتجاه نحو تطويره وتدويله.

٢- تحقيق جودة الأداء في برامج الدراسات العليا:

لقد كان للتغيرات السريعة والمتلاحقة فيما يسمى بثورة المعلومات والتكنولوجيا التي تعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة والاستخدام الأمثل للمعلومات والعقل البشري والإلكترونيات الدقيقة، وما ترتب عليها من تغيرات اجتماعية وإعلامية وثقافية، بالإضافة إلى المنافسة الاقتصادية وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الفقيرة نسبياً في مواردنا الطبيعية، وتزايد التكتلات الاقتصادية العملاقة في أوروبا وآسيا والباسيفيك، أكبر الأثر في الاهتمام بقضايا جودة الأداء في التعليم، بما لها من تأثير في تحديد مكانة المجتمع الاقتصادية، وموقعه من التنافس الاقتصادي العالمي، كما أن هذا الاقتصاد يتميز بالوفرة وليس بالندرة، وتتناقص فيه أهمية المكان، ويعتبر رأس المال البشري فيه هو المكون الرئيس في قيمة السلعة.

٣- دعم ثقافة التميز والجودة بالمؤسسات التعليمية:

يوجد دعم من قبل المسؤولين عن النظم التعليمية عامة والتعليم العالي خاصة لثقافة التميز والجودة النوعية بهدف الحصول على الاعتماد والتجديد والإبداع والابتكار، وتجديد الأداء والعمل في شكل فرق جماعية، والتدريب والتنمية المستمرة كمسارات أساسية للدعم والتعزيز والتميز، ومن ثم فإن تحقيق الجودة في الدراسات العليا يتطلب تحسين المدخلات، أي تحسين كل عنصر من عناصر المدخلات، وتحسين العملية الداخلية، وعمل برامج التدريب الموجهة لقيادة وأعضاء هيئة التدريس دورات في استراتيجيات التميز التي تؤدي إلى إثارة الأفكار الجديدة والمفيدة في عمل المؤسسة الجامعية حتى يؤدي إلى تحسين وتميز نوعية المخرجات لهذه المؤسسة الجامعية، (يوسف سعد عبد العزيز الخلفان، ٢٠١٠) وكذلك

تحديد معايير ومؤشرات للتميز وفقاً لمستويات معيارية عالية خاصة بكل عنصر على حده من منظومة التعليم الجامعي، وعلى ذلك تم إصدار سلسلة المواصفات الدولية لنظم الجودة، التي جاءت تعبيراً عن الاهتمام العالمي بموضوع الجودة، واستناداً إلى فكرة أساسية هي أن الجودة التي يتلقاها العميل إنما هي محصلة لجودة كل الأنشطة والأعمال والعناصر الداخلة في العملية التعليمية (مدحت أبو النصر، ٢٠٠٩).

ويتم ذلك من خلال نشر ثقافة التميز والجودة في المؤسسات التعليمية والمجتمع، وتنمية المعايير التي تتواءم مع المعايير الدولية لتحسين جودة أداء العمليات ومخرجات المؤسسات التعليمية وبرامجها الأكاديمية على النحو الذي يؤدي إلى كسب ثقة المجتمع بها وزيادة قدراتها التنافسية محلياً وإقليمياً ودولياً.

٤- ظهور الاقتصاد القائم على المعرفة:

أصبحت المعرفة ورأس المال الفكري من أهم ركائز الاقتصاد المعرفي، والموجود الأكثر أهمية في المنظمات، وأقوى مدخل تنافسي لها، يمكنها من سد الفجوة بينها وبين المنظمات السابقة لها في هذا المجال، فضلاً عن أن المعرفة ذاتها تعد مجالاً واسعاً للتعاون بين المنظمات عبر تبادلها، لاسيما بعد أن أدركت غالبية المنظمات أن التعاون والتبادل للمعرفة فيما بينها أفضل من الاحتكار. (صلاح الدين الكبيسي، ٢٠٠٨)، كما تمثل إدارة المعرفة أهمية كبيرة للمؤسسات، حيث تسهم في تشجيع الابتكار من خلال تبادل الأفكار والتجديد المستمر، وإيجاد ثقافة تنظيمية تشجع التعلم، والتعلم المستمر على المستوى التنظيمي من خلال نقل المعرفة داخل المؤسسات وخارجها، وتحسين عام في أداء المؤسسة وارتفاع في مستوى الرضا للعاملين والمتعاملين معها. (سعيد شعبان حامد، ٢٠١٢)

كما تسهم إدارة المعرفة في تحقيق التكامل بين قدرات الموارد البشرية المبدعة، ومساندة الإدارة في مباشرة عمليات التجديد الفكري بنبذ القديم من المفاهيم والأساليب، واكتساب الجديد منها، واستقبال المفاهيم الحديثة والخبرات والتقنيات الجديدة واستيعابها وتوظيفها في عمليات المؤسسة. (وفاء سماحة عوض، تودري مرقصنا، أمل حسن حرات ٢٠١٢)

ومن ثم فإن تمكين طلاب الدراسات العليا من التكيف باستمرار مع التحولات التي تحدث في المجتمع وخصوصاً التحول التقني المتميز، ولذا أصبح من الضروري الحديث عن دور جديد لمؤسسات اتجاهات التعليم العالي يتطلب توجهاً جديداً نحو نظم المعرفة وإدارتها في تلك المؤسسات؛ حيث أصبحت المعرفة وإدارتها جزءاً لا يتجزأ من فلسفة التعليم الجامعي

عامة وبرامج الدراسات العليا خاصة، كما أن استخدام تقنيات إدارة المعرفة في برامج الدراسات العليا بفاعلية تضمن لها توليد المعرفة وتوزيعها وتطبيقها للمساعدة في اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة، وتطوير البرامج والخطط التعليمية، وإدارة الموارد البشرية، والمادية والهيكل التنظيمية، وتحسين خدماتها الأكاديمية والإدارية، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية لهذه البرامج والارتقاء بها. (أماني السيد السيد غيور، ٢٠١٢).

حيث بات الاقتصاد أكثر اعتماداً في نموه على عامل المعرفة أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية، وللتفاعل الإيجابي مع تلك التطورات لضمان الارتقاء بالقرارات التنافسية للاقتصاد الوطني، يلزم اهتمام السياسات الاقتصادية بالمعرفة؛ أي بكل من: الابتكار واستثماره في جميع القطاعات، والدور الجديد للتقنية، وريادة الأعمال، والتعليم، والتعلم مدى الحياة، والارتقاء بمهارات القوى العاملة، وانتقال الإدارة من الهياكل الهرمية إلى الأفقية مع الاستفادة من شبكات التعاملات الإلكترونية والاتصال الأكثر كفاءة.

المحور الثالث: واقع تطبيق مؤشرات الجودة النوعية ببرامج الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية. (الدراسة الميدانية)

أولاً: أداة الدراسة الميدانية:

أ- بناء الاستبانة: تم إعداد الاستبانة بهدف تعرف واقع تطبيق مؤشرات الجودة النوعية في برامج الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية، وقد مر إعداد الاستبانة بالخطوات التالية:

تم صياغة عدد (٥٠) عبارة تحدد مدى تطبيق مؤشرات الجودة النوعية المقترحة لبرامج الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية.

قامت الباحثة بوضع مفتاح تصحيح الاستبانة، يعتمد على اختيار أحد البدائل من ثلاث استجابات، وهي: درجة الموافقة (تتحقق، الى حد ما، لا تتحقق) ووزعت الدرجة على الاستجابات كما يلي (٢، ٣، ١).

صدق الاستبانة:

تم عرض الاستبانة في صورتها المبدئية على عدد من اساتذة وخبراء التربية والتخطيط التربوي بكليات التربية بالجامعات المصرية بلغت (٩)، وذلك للحكم على دقة العبارات، ومدى ملاءمتها لقياس ما وضعت لقياسه، وفي ضوء آراء المحكمين تم حذف

بعض العبارات، وتعديل البعض الآخر، وتكونت الأداء في صورتها النهائية من (٤٨) عبارة، موزعة على ستة مؤشرات.

ثبات الاستبانة:

تم حساب ثبات الأداة باستخدام الاحتمال المنوالي، حيث تم تطبيق الاستبانة على عينة تتكون من (٣٠) من القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية، ومن استجابات هؤلاء تم استخراج قيمة معامل الثبات من العلاقة التالية: (فؤاد البهي السيد، ١٩٩٧، ٢١٠)

$$\text{ث} = \left(\frac{N}{1-N} \right) (L - \frac{1}{N}) \cdot \text{حيث: } L \text{ هو الاحتمال المنوالي وهو } = \frac{\text{أكبر تكرار}}{\text{عدد أفراد العينة}}$$

ث ثبات المفردة، ن عدد احتمالات الإجابة، ل نسبة أكبر تكرار لاحتمال الإجابة إلى مجموع التكرارات.

جدول رقم (١)

قيم معاملات الثبات لمحاور استبانة مؤشرات الجودة النوعية في برامج الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية

م	المؤشر	معامل الثبات
١	التخطيط الاستراتيجي	٠.٨٣
٢	الاتصال الفعال	٠.٨٣
٣	جودة أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية	٠.٧٧
٤	الريادة	٠.٧٧
٥	توسيع وتطوير المحيط المجتمعي وتعزيزه	٠.٨٠
٦	تقييم الأداء	٠.٨٧
	ثبات الاستبانة ككل	٠.٨١

يتضح من الجدول رقم (١) أن معامل الثبات لجملة أبعاد الاستبانة ككل كان مرتفعاً حيث بلغ (٠.٨١)، وبالكشف عن هذه القيم عند (ن = ٣٠)، وُجد أنها دالة عن (٠.٠٥)، أي بنسبة شك (٠.٠٥)، وثقة (٠.٩٥)، أي أن استبانة مؤشرات الجودة النوعية في برامج الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية على درجة عالية من الثبات.

عينة الدراسة:

تم تطبيق أداة الدراسة الميدانية على عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس، والقيادات الأكاديمية بكليات التربية بالجامعات المصرية الحكومية، عن طريق عمل اقتراح بقصاصات الأوراق المطوية مكتوب عليها أسماء الجامعات، وقد بلغت العينة النهائية (٦٢)، وذلك بعد استبعاد الاستمارات غير الصالحة للتحليل الإحصائي.

د - المعالجة الإحصائية:

استخدمت الباحثة في معالجة المعلومات الأساليب الإحصائية التالية: الوزن النسبي، ودرجة ومستوى الموافقة، بهدف التعرف على آراء أفراد العينة المستفتاة من القيادات التربوية بكليات التربية على مؤشرات الجودة النوعية المقترحة لتطوير الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية وقد تم استخدام الوزن النسبي وفقا للمقياس ذي الثلاث درجات.

حساب الخطأ المعياري:

$$\chi م = \sqrt{\frac{أ \times ب}{ن}}$$

حيث أ نسبة درجة الاستجابة = ٠.٦٧

ب باقي طرح النسبة السابقة من الواحد = ١ - ٠.٦٧ = ٠.٣٣

$$\chi م للعينة = \sqrt{\frac{٠.٦٧ \times ٠.٣٣}{٦٢}} = ٠.٠٦$$

ن عدد أفراد العينة

تعيين حدي الثقة:

حد الثقة بالنسبة لمتوسط الاستجابة = (٦٧.٠ + $\chi م \times ٩٦.١$) عند درجة الثقة ٩٥.٠ ونسبة ٠.٥ شك

$$١.٩٦ = (٠.٦٧ + ٠.٠٦ \times ٩٦.١) ؛ \chi م = ٠.٧٩ ؛ (-٠.٦٧ + ٠.٠٦ \times ٩٦.١)$$

- إذا ساوت أو زادت نسبة متوسط الإستجابة عن (0.٧٩) يعني أن (المحور أو العبارة تتحقق بدرجة عالية).

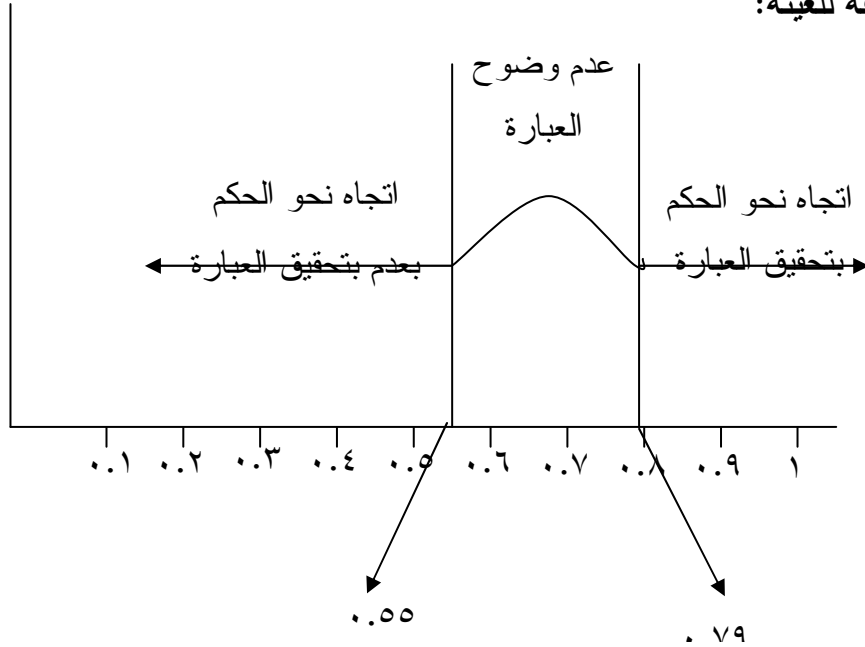
$$(- 0.67 - 1.96 \times 0.67) = (0.67 - 1.96 \times 0.67) = 0.55$$

- إذا ساوت أو قلت نسبة متوسط الإستجابة عن (0.55) يعني أن (المحور أو العبارة تتحقق بدرجة منخفضة).

- إذا وقعت نسبة متوسط إل ستجابة بين (0.55 - 0.79) يعني أن (المحور أو العبارة تتحقق

بدرجة متوسطة)، وبتطبيق ذلك يكون الآتي :

حدي الثقة للعينة:



عرض نتائج الدراسة الميدانية:

بعد اكتمال تجميع البيانات وتصنيفها ومعالجتها، تم عرضها وفقا لأسئلة الدراسة كما يلي:
نتائج السؤال الثالث والذي نص على: ما آراء أفراد العينة المستفتاة من القيادات التربوية بكليات التربية ببعض الجامعات المصرية حول مؤشرات التميز والجودة النوعية (التخطيط الاستراتيجي، الاتصال الفعال، جودة أعضاء الهيئة التدريسية، الريادة، توسيع وتطوير المحيط المجتمعي، وتقييم الأداء) المقترحة لتطوير الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام التكرارات، والوزن النسبي لاستجابات أفراد

العينة، وقد جاءت النتائج:

جدول رقم (٢)

وجهة نظر أفراد العينة حول مؤشر التخطيط الاستراتيجي

الترتيب	الوزن النسبي	التكرارات			العبارة	م
		لا تتحقق	إلى حد ما	تتحقق		
٢	٠.٨٤	٧	١٥	٤٠	تشكل الجامعات فرقا لعمل تحليل داخلي وخارجي لبرامج الدراسات العليا التربوية.	١
١	٠.٨٥	١٠	٧	٤٥	تصدر الجامعات مطبوعات للخطة الاستراتيجية للبحث العلمي.	٢
٦	٠.٦٨	١٧	٢٥	٢٠	تعد الجامعات خطة لتحديد أعداد المقبولين في برامج الدراسات العليا التربوية.	٣
٣	٠.٧١	١٧	٢٠	٢٥	تراجع الجامعات أهداف برامج الدراسات العليا التربوية في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية.	٤
٥	٠.٦٩	١٠	٣٧	١٥	يتم تقييم برامج الدراسات العليا التربوية في ضوء معايير الجودة العالمية.	٥
٨	٠.٥٨	١٧	٤٥	-	وضع خطط ومشروعات للبحث العلمي التربوي بإدارة الدراسات العليا بالجامعة والكلية.	٦
٧	٠.٦٤	٥	٥٧	-	وضع خطط للتوسع في برامج الدراسات العليا التربوية في ضوء الخطة الاستراتيجية لوزارة التعليم العالي.	٧
٤	٠.٧٠	٤	٤٨	١٠	إصدار التشريعات والقوانين التي تساعد طلبة الماجستير والدكتوراه بزيارات علمية لمراكز بحوث الجامعات العالمية.	٨
		٠.٧١				المؤشر ككل

يتضح من الجدول السابق (٢) أن أفراد العينة ككل متفقون على أن مؤشر التخطيط الاستراتيجي كأحد مؤشرات التميز والجودة النوعية لتطوير الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية محقق بدرجة متوسطة بوزن نسبي (٠.٧١)، وقد يرجع ذلك إلى أنه على الرغم من أهمية التوجه نحو تطبيق التخطيط الاستراتيجي، إلا أن تطبيقه يواجه عدة معوقات كعدم القدرة على التنبؤ بالمستقبل بشكل دقيق، كما أن تطوير الدراسات العليا

التربوية بالجامعات المصرية، يتطلب بالضرورة وضع رؤية استراتيجية، وضرورة تأكيد هذه الرؤية على التوجهات الريادية، والتنوع الثقافي، وإن كانت هذه الرؤية موجودة ولكنها ورقية فقط، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (خورشيد، ٢٠٠٩)، التي توصلت إلى غياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة لدور الجامعات ومؤسسات التعليم العالي كمنظومة معرفية للمجتمع، وعدم القيام بدورها في إنتاج العلم والمعرفة لخدمة التنمية والمجتمع.

وردت العبارة رقم (٢) " تصدر الجامعات مطبوعات للخطة الاستراتيجية للبحث العلمي" في المرتبة الأولى بالنسبة للعينة ككل، وهي محققة بدرجة عالية بوزن نسبي ٠.٨٥%، وقد يرجع ذلك إلى أن برامج الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية تسعى لتحقيق الريادة، ويعتبر إصدار مطبوعات الخطة الاستراتيجية للبحث العلمي هي البداية التي يسير عليها كل أفراد الجامعة من قيادات وأعضاء هيئة تدريس وطلاب.

حصلت العبارة رقم (١) "تشكل الجامعات فرقاً لعمل تحليل داخلي وخارجي لبرامج الدراسات العليا التربوية" على المرتبة الثانية بالنسبة للعينة ككل، وهي محققة بدرجة عالية، بوزن نسبي ٠.٨٤% وقد يرجع ذلك إلى أهمية الإدارة الاستراتيجية التي يعد أحد فروعها التخطيط الاستراتيجي والتي تشمل على تحليل البيئة الداخلية والخارجية وصياغة استراتيجية مناسبة تحقق ميزة استراتيجية للمؤسسة التعليمية، وهذا ما أكدته دراسة (غالبا، ٢٠١٠).

أنت العبارة رقم (٤) "تراجع الجامعات أهداف برامج الدراسات العليا التربوية في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية" في المرتبة الثالثة بالنسبة للعينة ككل، وهي محققة بدرجة متوسطة، بوزن نسبي ٠.٧١%، وقد يرجع ذلك إلى أن أهداف برامج الدراسات العليا التربوية تختلف عن أهداف برامج الدرجة العلمية الأولى، فمدخلها هو شخص على قدر كبير من المعارف والمهارات المتخصصة التي تؤهله لمستوى أعلى، لذلك يجب مراجعة أهداف الدراسات العليا التربوية في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية لضمان استيفاء المخرجات لمواصفات ومتطلبات سوق العمل المحلية والعالمية، باعتبار أن خريج اليوم هو المعنى بالتطوير المهني في المستقبل.

احتلت العبارة رقم (٨)، "إصدار التشريعات والقوانين التي تساعد طلبة الماجستير والدكتوراه بزيارات علمية لمراكز بحوث الجامعات العالمية" المرتبة الرابعة بالنسبة للعينة ككل، وهي محققة بدرجة متوسطة بوزن نسبي ٠.٦٩%، وقد يرجع ذلك إلى أن إصدار التشريعات والقوانين تنطلق بوجه عام من السياسة العامة للتعليم العالي، فهي تحتاج إلى

عملية التطوير والتحديث المستمر، وذلك حتى يمكن لها أن تواكب الاتجاهات العالمية، والتي تعمل على الاستمرار بعلاقات الشراكة و التعاون الدولي في المجال الأكاديمي.

جاءت العبارة رقم (٥)، "يتم تقييم برامج الدراسات العليا التربوية في ضوء معايير الجودة العالمية" في المرتبة الخامسة بالنسبة للعينة ككل، وهي محققة بدرجة متوسطة، بوزن نسبي ٠.٦٩%، وقد يرجع ذلك إلى افتقار برامج الدراسات العليا التربوية إلى بعض معايير الجودة في العديد من الجوانب وأنه يمكن تحسين مستوى جودة الدراسات العليا التربوية من خلال التنظيم والإدارة الجيدة للدراسات العليا، والبدء في إجراء تقييم وتطوير شامل للدراسات العليا وبرامجها في ضوء معايير الجودة والاعتماد، وهو ما توصلت إليه دراسة (عبد الحليم، ٢٠١٢).

حصلت العبارة رقم (٣) "تعد الجامعات خطة لتحديد أعداد المقبولين في برامج الدراسات العليا التربوية" على المرتبة السادسة بالنسبة للعينة ككل، وهي محققة بدرجة متوسطة، وقد يرجع ذلك إلى غياب الخطة الاستراتيجية التي تحدد أعداد المقبولين في كل برنامج من البرامج في ضوء إمكانيات الكلية البشرية والمادية وسوق العمل، وترك تحديد العدد للصدفة دون خطة واضحة.

أتت العبارة رقم (٧)، "وضع خطط للتوسع في برامج الدراسات العليا التربوية في ضوء الخطة الاستراتيجية لوزارة التعليم العالي" في المرتبة السابعة بالنسبة للعينة ككل، وهي محققة بدرجة متوسطة، وقد يرجع ذلك إلى بطء وضع الخطط الخاصة ببرامج الدراسات العليا التربوية التي تنبثق من الخطة الاستراتيجية للتعليم العالي.

احتلت العبارة رقم (٦) "وضع خطط ومشروعات للبحث العلمي التربوي بإدارة الدراسات العليا بالجامعة والكلية" المرتبة الثامنة بالنسبة للعينة ككل، وهي محققة بدرجة متوسطة بوزن نسبي ٠.٥٨%، وقد يرجع ذلك إلى لعف وجود أولويات بحثية تتواءم نتائجها مع الاستراتيجيات الواضحة المعالم للبحث والتنمية والابتكار في الدراسات العليا التربوية مما أدى إلى انخفاض نسبة تواجد الأبحاث التربوية في التصنيفات العالمية للجامعات.

جدول رقم (٣)

وجهة نظر أفراد العينة حول مؤشر الاتصال الفعال

م	العبارة	التكرارات			الوزن النسبي	الترتيب
		لا تحقق	تحقق	تحقق		
١	تتوافر بيئة تعليمية تدعم الاتصال المتبادل بين طلاب الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس.	٢٢	٣٠	١٠	٠.٦٠	٥
٢	يتم التفاعل مع المشكلات التي تواجه برامج الدراسات العليا ودراساتها وتحليلها وتقييمها ووضع حلول إيجابية لها.	١٦	٣٤	١٢	٠.٦٥	٤
٣	تحقق القيادات وأعضاء هيئة التدريس في برامج الدراسات العليا التربوية متطلبات التميز والجودة والريادة.	٢٨	٢٧	٧	٠.٥٥	٧
٤	يتم تدريب القيادات وأعضاء هيئة التدريس على استخدام الأجهزة وتقنيات التكنولوجيا الحديثة في الاتصال الإداري.	٤	٤٨	١٠	٠.٧٠	١
٥	توافر الأجهزة والوسائل التعليمية التي تساعد على الاتصال الفعال في برامج الدراسات العليا التربوية.	٢٢	٣٠	١٠	٠.٦٠	٥
٦	الاهتمام بمستوى طلاب الدراسات العليا في اللغات الأجنبية.	٣٧	١٩	٦	٠.٥٠	٩
٧	التواصل مع المكتبات والمواقع العالمية برسوم مخفضة لطلاب الدراسات العليا.	٣٣	٢٠	٩	٠.٥٤	٨
٨	مناقشة القضايا المتعلقة بتطوير الدراسات العليا التربوية بمجالس الأقسام.	١٢	٣٧	١٣	٠.٦٧	٢
٩	تنظيم لقاءات دورية لمناقشة القضايا التربوية الملحة.	١٥	٣٤	١٣	٠.٦٦	٣
٠.٦١					المؤشر ككل	

يتضح من الجدول السابق (٣) أن أفراد العينة ككل متفقون على أن مؤشر الاتصال الفعال، كأحد مؤشرات التميز والجودة النوعية لتطوير الدراسات العليا التربوية بالجامعات

المصرية محقق بدرجة متوسطة بوزن نسبي (٠.٦١%)، وقد يرجع ذلك إلى أن الاتصال الفعال من أهم مميزات المؤسسة التعليمية المتميزة بل وهو من الاستراتيجيات التي تعتمد عليها الجودة النوعية والتميز حيث أن الاتصال الفعال يقوى وينمى الشعور بالانتماء للجامعة، ويمكن من خلاله التعرف على الأفكار وأحوال الأفراد داخل الجامعة وخارجها من خلال الاتصال بالمجتمع الخارجى أيضاً، وهذا ما أكدته دراسة (كاظم، ٢٠١٠).

وردت العبارة رقم (٤) " يتم تدريب القيادات وأعضاء هيئة التدريس على استخدام الأجهزة وتقنيات التكنولوجيا الحديثة فى الاتصال الإدارى " فى المرتبة الأولى بالنسبة للعينة ككل، وهى محققة بدرجة متوسطة بوزن نسبي ٠.٧٠%، وقد يرجع ذلك إلى أهمية التوجه نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة فى كل نواحى العملية التعليمية فالالاتصال الفعال فى النظام الإدارى هو عصب المؤسسة التعليمية المتميزة، فالتوجه الحالى فى جميع مؤسسات الدولة هو استخدام التكنولوجيا الحديثة وخاصة فى النظام الإدارى حيث توفر الوقت والجهد، وتبعنا عن التعقيدات الإدارية.

حصلت العبارة رقم (٨) " مناقشة القضايا المتعلقة بتطوير الدراسات العليا التربوية بمجالس الأقسام " على المرتبة الثانية بالنسبة للعينة ككل، وهى محققة بدرجة متوسطة، بوزن نسبي ٠.٦٧% وقد يرجع ذلك إلى حقيقة انعقاد مجالس الأقسام شهرياً ومناقشة القضايا المتعلقة بتطوير الدراسات العليا التربوية، ولكن دون وجود صلاحيات لإضافة أو حذف أى جديد، حيث الاهتمام بالنواحي الإدارية أكبر من الاهتمام بتطوير الدراسات العليا.

أتت العبارة رقم (٩) "تنظيم لقاءات دورية لمناقشة القضايا التربوية الملحة " فى المرتبة الثالثة بالنسبة للعينة ككل، وهى محققة بدرجة متوسطة، بوزن نسبي ٠.٦٦%، وقد يرجع ذلك إلى أن عقد تلك اللقاءات قد يكون بشكل تقليدي من خلال السيمينارات العلمية للأقسام التربوية دون اخذ اجراءات جادة لحل القضايا والمشكلات التي تعاني منها الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية.

احتلت العبارة رقم (٢)، " يتم التفاعل مع المشكلات التى تواجه برامج الدراسات العليا ودراستها وتحليلها وتقييمها ووضع حلول إيجابية لها " فى المرتبة الرابعة بالنسبة للعينة ككل، وهى محققة بدرجة متوسطة بوزن نسبي ٠.٦٥%، وقد يرجع ذلك إلى ان مشكلات الدراسات العليا التربوية مشكلات مزمنة لعدم وجود خطة استراتيجية للدراسات العليا

التربوية تعتمد على اهداف يتم تنفيذها من خلال خطة تنفيذية محددة بانشطة تنفيذية ومؤشرات اداء ومسؤولية التنفيذ والتمويل.

جاءت العبارتان رقم (١)، ورقم (٥) " تتوافر بيئة تعليمية تدعم الاتصال المتبادل بين طلاب الدراسات العليا التربوية وأعضاء هيئة التدريس" و " توافر الأجهزة والوسائل التعليمية التي تساعد على الاتصال الفعال فى برامج الدراسات العليا التربوية" فى المرتبة الخامسة بالنسبة للبيئة ككل، وهما محققتين بدرجة متوسطة، بوزن نسبي ٠.٦٠%، وقد يرجع ذلك إلى ضعف الإمكانيات المادية أولاً من أجهزة ووسائل تعليمية ومعامل وبنية تحتية، وهذا ينعكس بالضرورة على البيئة التعليمية والاتصال المتبادل بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

حصلت العبارة رقم (٣) "تحقق القيادات وأعضاء هيئة التدريس فى برامج الدراسات العليا التربوية متطلبات التميز والجودة والريادة" على المرتبة السابعة بالنسبة للبيئة ككل، وهى محققة بدرجة متوسطة، وقد يرجع ذلك إلى أهم أهداف البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس فى كليات التربية بالجامعات المصرية هى زيادة التعمق فى مجال التخصص أو المشاركة فى الندوات وزيادة التحصيل المعرفي أو الحصول على الترقية، وخدمة المجتمع، بالإضافة الى قصور تطبيق خطة مركزية للبحوث العلمية على مستوى الجامعات والكليات، ونقص الباحثين المساعدين والفنيين، وقلة تعاون الزملاء فى إجراء البحوث المشتركة ونقص الخدمات الحاسوبية، وكثرة عدد الساعات المقررة للتدريس أسبوعياً، وقلة الإفادة من جلسات البحث العلمي (السيمنار) وكثرة الأعمال الخاصة خارج الجامعة، وعدم توافر المناخ العلمي.

أتت العبارة رقم (٧)، "التواصل مع المكتبات والمواقع العالمية برسوم مخفضة لطلاب الدراسات العليا" فى المرتبة الثامنة بالنسبة للبيئة ككل، وهى غير محققة بوزن نسبي ٠.٥٤%، وقد يرجع ذلك إلى ضعف الدعم الحكومى لرفع مستوى كفاءة المكتبات الجامعية وزيادة عدد الكتب والمراجع بها سنوياً، وكذلك لاقتناع أفراد البيئة بأن تسهيل عملية تواصل طالب الدراسات العليا التربوية مع المكتبات والمواقع العالمية برسوم مخفضة يساعد فى تقديم خدمات تعليمية وبحثية متميزة تلبي حاجات المستفيدين.

احتلت العبارة رقم (٦) "الاهتمام بمستوى طلاب الدراسات العليا فى اللغات الأجنبية" المرتبة الأخيرة بالنسبة للبيئة ككل، وهى غير محققة بوزن نسبي ٠.٥٠%، وقد يرجع ذلك إلى ضعف اهتمام الجامعات بعقد ندوات لطلاب الدراسات العليا فى اللغات الأجنبية فى حين أن البرامج الأكاديمية الدولية تقدم باللغات الأجنبية، وتصنيف الجامعات لا تقبل إلا أبحاث منشورة فى مجلات عالية التأثير بالإنجليزية، وتعد اللغات الأجنبية هى قاعدة الانطلاق نحو التميز والجودة.

جدول رقم (٤)

وجهة نظر أفراد العينة حول مؤشر جودة أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية

م	العبارة	التكرارات			الوزن النسبي	الترتيب
		تحقق	لا تحقق	م		
١	تلتزم الجامعات بالمعايير العالمية في اختيار أعضاء هيئة التدريس في ضوء مؤشرات الجودة النوعية.	١٠	٣٧	١٥	٠.٦٤	٥
٢	إيفاد أعضاء هيئة التدريس في مهام علمية للاطلاع على خبرات الجامعات المتقدمة في تخصصاتهم	١٤	٣٩	٩	٠.٦٩	٢
٣	مراجعة المقررات والبرامج الدراسية وفقاً للمواصفات والمعايير العالمية.	-	٦٢	-	٠.٦٧	٣
٤	مراجعة نسب أعداد الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس بحيث تتفق مع النسب العالمية.	٧	٤٤	١١	٠.٦٥	٤
٥	تفعيل اتفاقيات الشراكة والتعاون الأكاديمي بين الجامعات المصرية والأجنبية المرموقة في مختلف البرامج والتخصصات التربوية.	٤	٣٨	٢٠	٠.٥٨	٨
٦	إعداد المقررات إلكترونياً ونشرها عبر مواقع الجامعات على شبكة الانترنت وفقاً للمعايير والمواصفات العلمية والفنية العالمية.	٢١	٣٥	٦	٠.٧٥	١
٧	استقطاب الأساتذة المتميزين في جامعات العالم من التخصصات التربوية للتدريس في الجامعات المصرية.	-	٥٠	١٢	٠.٦٠	٧
٨	تشجيع برامج الحراك الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس عن طريق تقديم حوافز مالية مناسبة لجذب أعضاء هيئة التدريس الدوليين والأجانب.	٣	٤٧	١٢	٠.٦٢	٦
المؤشر ككل		٠.٦٥				

يتضح من الجدول السابق (٤) أن أفراد العينة ككل متفقون على أن جودة أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية محققة بدرجة متوسطة بوزن نسبي ٠.٦٥%، وقد يرجع ذلك إلى ضعف تقديم برامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية لمواكبة الجامعات العالمية، فضلاً عن قلة الموارد المادية التي تشجع أعضاء هيئة

التدريس، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة شيلدرس (Childress,2010) والتي توصلت إلى أهمية تكوين بيئة محفزة لأعضاء هيئة التدريس تضمن مشاركتهم في كافة المشروعات.

حصلت العبارة رقم (٦) "إعداد المقررات إلكترونياً ونشرها عبر مواقع الجامعات على شبكة الانترنت وفقاً للمعايير والمواصفات العلمية والفنية العالمية" على المرتبة الأولى بالنسبة للعينة ككل، وهي محققة بدرجة متوسطة بوزن نسبي ٧٥.٠٪، وقد يرجع ذلك إلى أن إعداد المقررات إلكترونياً ونشرها عبر مواقع الجامعات تحتاج تدريب ومجهود كبير، وهي أول خطوة لدعم وتحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي نظراً لضرورة الالتزام بالمعايير والمواصفات العلمية والفنية العالمية.

جاءت العبارة رقم (٢) "إيفاد أعضاء هيئة التدريس في مهام علمية للاطلاع على خبرات الجامعات المتقدمة في تدريس تخصصاتهم" في المرتبة الثانية بالنسبة للعينة ككل، وهي محققة بدرجة متوسطة بوزن نسبي ٦٩.٠٪، وقد يرجع ذلك إلى أن إيفاد أعضاء هيئة التدريس إلى الجامعات المتقدمة يساعد في تعزيز الحراك الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس، ويعطى ثقل لبحوثهم وتدريبهم لتخصصاتهم.

- أتت العبارة رقم (٣) "مراجعة المقررات والبرامج الدراسية وفقاً للمواصفات والمعايير العالمية" في المرتبة الثالثة بالنسبة للعينة ككل، وهي محققة بدرجة متوسطة بوزن نسبي ٦٧.٠٪، وقد يرجع ذلك إلى التزام الجامعات بالمواصفات والمعايير العالمية في المقررات والبرامج الدراسية التي تقدمها الجامعات متوسطة، وهذا ما أكدته دراسة (Watabe,2010) من ضرورة تضمين الجامعات مقررات مهنية دولية، تدرس باللغة الإنجليزية.

جاءت العبارة رقم (٤)، "مراجعة نسب أعداد الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس بحيث تتفق مع النسب العالمية" في المرتبة الرابعة بالنسبة للعينة ككل، وهي محققة بدرجة متوسطة، وقد يرجع ذلك إلى التفاوت بين الجامعات في نسب أعداد أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب وهذه النسبة تعتبر مؤشراً لجودة التعليم والتعلم، حيث تعتبر نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس مؤشراً جيداً لقياس جودة التعليم والتعلم بالبرامج التعليمية التربوية ومن ثم الكليات والجامعة هذا ما أكدته دراسة (باسم برقاي، عماد أبو الرب، ٣٣٩، ٢٠١٦) حيث يعد عضو هيئة التدريس أحد أهم العناصر التي تتضافر للارتقاء بالعملية التدريسية

وصولاً إلى التميز في جودة المخرجات، إذ تلقى على عاتقهم مسؤولية تنفيذ البرامج التربوية وتوفير الجودة فيها.

أتت العبارة رقم (١)، "تلتزم الجامعات بالمعايير العالمية في اختيار أعضاء هيئة التدريس في ضوء مؤشرات الجودة النوعية" في المرتبة الخامسة بالنسبة للهيئة ككل، وهي محققة بدرجة متوسطة، وقد يرجع ذلك إلى غياب الاستراتيجيات التي تحكم معايير الاختيار الدولية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية، كما أن هذه المعايير تصدر من قبل المجلس الأعلى للجامعات واللجان العلمية للترقي، واختيار المعيد كأعضاء هيئة تدريس في الأقسام يكون على أساس التفوق الأكاديمي، وليس في ضوء مؤشرات الجودة النوعية.

جاءت العبارة رقم (٨)، "تشجيع برامج الحراك الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس عن طريق تقديم حوافز مالية مناسبة لجذب أعضاء هيئة التدريس الدوليين والأجانب" في المرتبة السادسة بالنسبة للهيئة ككل، وهي محققة بدرجة متوسطة، وقد يرجع ذلك إلى أهمية تشجيع الحراك الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس حيث تعطيم الثقة في البحث وإنتاج البحوث.

وردت العبارة رقم (٧)، "استقطاب الأساتذة المتميزين في جامعات العالم من التخصصات التربوية للتدريس في الجامعات المصرية" في المرتبة السابعة بالنسبة للهيئة ككل، وهي محققة بدرجة متوسطة، وقد يرجع ذلك إلى قلة الشراكات بين الجامعات المصرية والجامعات العالمية، وكذلك ارتفاع أجور أعضاء هيئة التدريس القادمين من الخارج، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (السدة، ٢٠١٥)، حيث توصلت إلى ضرورة استقطاب وتوظيف الكفاءات العلمية والإدارية والنوعية المتخصصة، لما له من أهمية في تطوير التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات والوصول إلى مخرجات قادرة على المنافسة محلياً ودولياً.

أما العبارة رقم (٥) "تفعيل اتفاقيات الشراكة والتعاون الأكاديمي بين الجامعات المصرية والأجنبية المرموقة في مختلف البرامج والتخصصات التربوية" جاءت في المرتبة الأخيرة بالنسبة للهيئة ككل، وهي محققة بدرجة متوسطة، وقد يرجع ذلك إلى قلة الموارد المالية اللازمة لعقد اتفاقيات الشراكة والتعاون لتبادل أعضاء هيئة التدريس، حيث أكدت (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك الدولي، ٢٠١٠) على أن تعزيز حراك أعضاء هيئة التدريس بطريقة منظمة أكثر الوسائل فاعلية على المدى البعيد لتدويل التعليم العالي، حيث يزودهم بخبرات دولية، كما يمدد من نطاق الاتصالات ويوثقها مع أقرانهم في الخارج، وهو ما يترجم في نهاية المطاف إلى أنشطة دراسية وبحثية عند عودتهم إلى الوطن مما يؤدي إلى الوصول إلى الجودة والتميز ببرامج الدراسات العليا التربوية.

جدول رقم (٥)

وجهة نظر أفراد العينة حول مؤشر الريادة

م	العبارة	التكرارات			الوزن النسبي	الترتيب
		تحقق	لا تحقق	لا تحقق		
١	إصدار التشريعات والقوانين التي تساعد على تنظيم الدراسات العليا التربوية.	٢٦	٣١	٥	٠.٧٨	٣
٢	وجود خطة على مستوى وزارة التعليم العالي واضحة الأهداف والإجراءات والتوقيتات الزمنية لتطوير الدراسات العليا التربوية.	٣٦	٢٦	-	٠.٨٦	١
٣	تطبيق نظم وبرامج للحصول على الاعتماد المؤسسي والبرامجي من مؤسسات دولية مرموقة.	٣٠	٢٦	٦	٠.٨٠	٢
٤	تضمين المنظور الدولي للبرامج التدريبية المقدمة لأعضاء هيئة التدريس، وذلك بتناول قضايا وموضوعات ذات أبعاد دولية.	١٠	٤٤	٨	٠.٦٨	٤
٥	زيادة تفعيل عضوية الجامعات المصرية في الشبكات العالمية.	١٣	٣٢	١٧	٠.٦٥	٦
٦	قيام طلبة الماجستير والدكتوراه بزيارات علمية لمراكز بحوث الجامعات العالمية.	٦	٤٠	١٦	٠.٦١	٧
٧	إبرام اتفاقيات عالمية توفر للطالب إمكانية بدء جزء من برنامج تعليمي بجامعة مصرية ومواصلة دراسته في الاختصاص ذاته في جامعات أخرى.	١٢	٣٩	١١	٠.٦٧	٥
٨	إعداد مناهج ومقررات ذات أبعاد دولية، على أن تدرس هذه المقررات باللغة الإنجليزية.	٢	٢٧	٣٣	٠.٥٠	٩
٩	تخصيص الموارد اللازمة لمكافأة وتحفيز التبادل الأكاديمي الدولي على مستوى الطلاب والأساتذة	٥	٢٨	٢٩	٠.٥٤	٨
المؤشر ككل		٠.٦٨				

يتضح من الجدول السابق (٥) أن أفراد العينة ككل متفقون على أن الريادة كأحد مؤشرات التميز والجودة النوعية محقق بدرجة متوسطة بوزن نسبي ٠.٦٨، وقد يرجع ذلك إلى أهمية بناء ودعم ثقافة الإبداع والتميز والريادة للجامعات المصرية، وتتفق هذه

النتيجة مع دراسة (السمرائي، ٢٠١٢) حيث أشارت إلى أن الدور الذي تقوم به الجامعات يسعى لتوافق مخرجاته مع متطلبات التوظيف في سوق العمل، في حين أن الجامعة الريادية تسعى لتخريج طلاب قادرين على خلق فرص العمل في السوق، وثقافة العمل الحر في بناء الأجيال القادمة.

جاءت العبارة رقم (٢) " وجود خطة على مستوى وزارة التعليم العالي واضحة الأهداف والإجراءات والتوقيتات الزمنية لتطوير الدراسات العليا التربوية" في المرتبة الأولى بالنسبة للعيينة ككل، وهي محققة بدرجة عالية بوزن نسبي ٠.٨٦%، وقد يرجع ذلك إلى جهود وزارة التعليم العالي وخاصة في وضع الرؤية الاستراتيجية للتعليم العالي في مصر ٢٠٣٠. وردت العبارة رقم (٣) تطبيق نظم وبرامج للحصول على الاعتماد المؤسسي والبرامجي من مؤسسات دولية مرموقة" في المرتبة الثانية بالنسبة للعيينة ككل، وهي محققة بدرجة عالية بوزن نسبي ٠.٨٠%، وقد يرجع ذلك إلى أن سير الجامعات بخطى متسارعة للحصول على الاعتماد المؤسسي من خلال نشر ثقافة الجودة، ولكن هذا السعي للحصول على الجودة والاعتماد في أغلب الجامعات مجرد جودة على المستوي المحلي.

- أتت العبارة رقم (١) "إصدار التشريعات والقوانين التي تساعد على تنظيم الدراسات العليا التربوية" في المرتبة الثالثة بالنسبة للعيينة ككل، وهي محققة بدرجة متوسطة بوزن نسبي ٠.٧٨%، وقد يرجع ذلك إلى ضعف اهتمام الدولة بالتعليم العالي ومؤسساته واصدار تشريعات لتنظيمه وتطويره لذلك وضعت وزارة التعليم العالي المصرية استراتيجية لمشروع تطوير التعليم العالي في عام ٢٠٠٠ بغرض خلق مناخ إيجابي لتحسين جودة وكفاءة نظام التعليم العالي من خلال الاصلاح التشريعي، إعادة الهيكلة المؤسسية (وزارة التعليم العالي المصرية، ٢٠١١)

جاءت العبارة رقم (٤)، "تضمين المنظور الدولي للبرامج التدريبية المقدمة لأعضاء هيئة التدريس، وذلك بتناول قضايا وموضوعات ذات أبعاد دولية " في المرتبة الرابعة بالنسبة للعيينة ككل، وهي محققة بدرجة متوسطة، وقد يرجع ذلك إلى ضعف التمويل اللازم لتضمين المنظور الدولي للبرامج الأكاديمية المقدمة لأعضاء هيئة التدريس مقارنة بالدول المتقدمة، وكذلك ضعف المشاركة في الندوات والمؤتمرات الدولية، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Paige,2005) والتي أكدت على أهمية مشاركة أعضاء هيئة التدريس والباحثين في المؤتمرات والندوات العلمية بشكل دورى لتحسين البرامج التدريبية.

حصلت العبارة رقم (٧)، " إبرام اتفاقيات عالمية توفر للطالب إمكانية بدء جزء من برنامج تعليمي بجامعة مصرية ومواصلة دراسته في الاختصاص ذاته في جامعات أخرى" على المرتبة الخامسة بالنسبة للعينة ككل، وهي محققة بدرجة متوسطة، ويرجع ذلك إلى إختلاف لوائح الجامعات عن بعضها بما يصعب على الطالب البدء في جزء من برنامج تعليمي بجامعة ومواصلة الدراسة في جامعة أخرى.

احتلت العبارة رقم (٥)، " زيادة تفعيل عضوية الجامعات المصرية في الشبكات العالمية " المرتبة السادسة بالنسبة للعينة ككل، وهي محققة بدرجة متوسطة، وقد يرجع إلى ضعف تفعيل عضوية الجامعات المصرية في الشبكات العالمية وذلك بسبب ضعف تفعيل وتوافر المعلومات على الموقع الإلكتروني للجامعات المصرية فضلاً عن نقص الموارد المادية.

جاءت العبارة رقم (٦)، " قيام طلبة الماجستير والدكتوراه بزيارات علمية لمراكز بحوث الجامعات العالمية " في المرتبة السابعة بالنسبة للعينة ككل، وهي محققة بدرجة متوسطة، وقد يرجع ذلك إلى ضعف الدعم المادي المقدم للإنفاق على البحث العلمي والبعثات في الجامعات المصرية.

أتت العبارة رقم (٩) " تخصيص الموارد اللازمة لمكافأة وتحفيز التبادل الأكاديمي الدولي على مستوى الطلاب والأساتذة" في المرتبة الثامنة بالنسبة للعينة ككل، وهي غير محققة بوزن نسبي ٠.٥٤%، وقد يرجع ذلك إلى أن الموارد المادية المتاحة للتعليم العالي ضعيفة وخاصة اللازمة للتبادل الأكاديمي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة تيلاك (Tilak,2015) والتي توصلت إلى أن انخفاض الإنفاق على التعليم العالي بمثابة أزمة عالمية، وأن التبادل الأكاديمي بين الجامعات يرتبط بشكل كبير بمجموع المنح التي تقدمها كل ولاية.

أما العبارة رقم (٨) " إعداد مناهج ومقررات ذات أبعاد دولية، على أن تدرس هذه المقررات باللغة الإنجليزية " جاءت في المرتبة الأخيرة بالنسبة للعينة ككل، وهي غير محققة بوزن نسبي ٠.٥٠%، وقد يرجع ذلك ضعف مستوى طلاب الدراسات العليا التربوية في اللغة الإنجليزية فضلاً عن تكديس المقررات الخاصة بموضوع التخصص.

جدول رقم (٦)

وجهة نظر أفراد العينة حول مؤشر توسيع وتطوير المحيط المجتمعي وتعزيزه

م	العبارة	التكرارات			الترتيب
		لا تتحقق	لا إلى حد ما	تتحقق	
١	مشاركة مؤسسات المجتمع في مجالس إدارات مراكز البحوث التربوية ذات الصلة.	٦	٣١	٢٥	٣
٢	تطوير نظم التقويم التربوي لقياس المهارات المطلوبة لسوق العمل المحلي والعالمي.	٨	٢٨	٢٦	٤
٣	إدخال تخصصات ومجالات معرفية إضافية تتلاءم مع احتياجات سوق العمل التربوي.	٩	٤٠	١٣	٥
٤	استحداث حوافز ومكافآت لأعضاء هيئة التدريس الذين لهم إسهامات في تطوير المجتمع المحلي، أو الدولي.	١٧	٤٠	٥	٦
٥	الاستفادة من المرافق الجامعية في أنشطة توجه لخدمة المجتمع.	٣	٢٦	٣٣	١
٦	الاهتمام باستطلاع آراء جهات التوظيف في خرجي برامج الدراسات العليا التربوية.	٣٠	٢٨	٤	٧
٧	ربط البحوث العلمية التربوية ومشروعات تخرج الطلاب باحتياجات المجتمع لضمان تطبيقها.	٧	٢٧	٢٨	٢
				٠.٧١	المؤشر ككل

يتضح من الجدول السابق (٨) أن أفراد العينة ككل متفقون على أن مؤشر توسيع وتطوير المحيط المجتمعي وتعزيزه محقق بدرجة متوسطة بوزن نسبي ٠.٧١%، وقد يرجع ذلك لأهمية دور الجامعة في خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (شوقي، ٢٠٠٧) والتي توصلت إلى أن الجامعة من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، فهي من صنع المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى فهي أدوات في صنع قياداته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية.

وردت العبارة رقم (٥) "الاستفادة من المرافق الجامعية في أنشطة توجه لخدمة المجتمع" في المرتبة الأولى بالنسبة للعينة ككل، وهي محققة بدرجة عالية بوزن

نسبي ٠.٨٣%، وقد يرجع ذلك إلى الدور الذي تقوم به الجامعات من أنشطة توجيهها لخدمة المجتمع وضرورة استخدام المرافق الجامعية من مستشفيات جامعية ومراكز تعليم وتدريب وتأهيل وتوفيرها لخدمة المجتمع.

حصلت العبارة رقم (٧) " ربط البحوث العلمية التربوية ومشروعات تخرج الطلاب باحتياجات المجتمع لضمان تطبيقها" على المرتبة الثانية بالنسبة للعينة ككل، وهي محققة بدرجة متوسطة، بوزن نسبي ٠.٧٨%، وقد يرجع ذلك إلى ضعف البحوث التطبيقية في حل المشكلات الميدانية الملحة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (أحمد، ٢٠٠٤) والتي أكدت على أهمية البحوث التطبيقية، وأنه لم يعد هناك انفصال بين البحوث الأساسية والبحاث التطبيقية، وبين الاكتشاف والتحديث.

أنت العبارة رقم (١) "مشاركة مؤسسات المجتمع في مجالس إدارات مراكز البحوث التربوية ذات الصلة" في المرتبة الثالثة بالنسبة للعينة ككل، وهي محققة بدرجة متوسطة، وقد يرجع ذلك إلى ضرورة تمثيل المجتمع بمؤسساته المختلفة في مجالس إدارات مراكز البحوث التربوية وذلك لحل مشكلات تلك المؤسسات بالطرق العلمية وتفعيل البحوث التطبيقية التي تعالج مشكلات حقيقية يعاني منها المجتمع.

جاءت العبارة رقم (٢) "تطوير نظم التقويم التربوي لقياس المهارات المطلوبة لسوق العمل المحلي والعالمي" في المرتبة الرابعة بالنسبة للعينة ككل، وهي محققة بدرجة متوسطة، وقد يرجع ذلك إلى قلة وعى أفراد العينة بأهمية الوقوف على مواطن القوة ودعمها، ومواطن الضعف في برامج الدراسات العليا التربوية والعمل على علاجها، في ضوء مؤشرات الجودة النوعية والتميز.

وردت العبارة رقم (٣) "إدخال تخصصات ومجالات معرفية إضافية تتلاءم مع احتياجات سوق العمل التربوي" في المرتبة الخامسة بالنسبة للعينة ككل، وهي محققة بدرجة متوسطة، وقد يرجع ذلك إلى قلة المشاركات الفعلية وضعف تركيز الجامعات المصرية على التخصصات التي يتطلبها سوق العمل التربوي، في حين أن التركيز على متطلبات سوق العمل العالمي يعد وسيلة من وسائل تسويق المنتج التعليمي لتقديم منتج ذات جودة عالية في التخصصات العالمية المطلوبة.

حصلت العبارة رقم (٤) "استحداث حوافز ومكافآت لأعضاء هيئة التدريس الذين لهم إسهامات في تطوير المجتمع المحلي، أو الدولي" على المرتبة السادسة بالنسبة للعينة ككل، وهي محققة بدرجة متوسطة، وقد يرجع ذلك ضعف الدعم المادي المقدم من الجامعات للوفاء بتحفيز أعضاء هيئة التدريس الذين لهم إسهامات في تطوير المجتمع المحلي أو الدولي.

أما العبارة رقم (٦) "الاهتمام باستطلاع آراء جهات التوظيف في خرجي برامج الدراسات العليا التربوية" جاءت في المرتبة الأخيرة بالنسبة للعينة ككل، وهي غير محققة، بوزن نسبي ٠.٥٣%، وقد يرجع ذلك إلى ضعف الصلة بين خريج الدراسات العليا التربوية والجامعة بوجه عام بعد إنتهاء فترة الدراسة، نظراً لعدم وجود وحدة الخريجين بالدراسات العليا.

جدول رقم (٧)

وجهة نظر أفراد العينة حول مؤشر تقييم الأداء

م	العبارة	التكرارات			الوزن النسبي	الترتيب
		تحقق	لا تحقق	لا تحقق		
١	تطبيق الجامعة الإجراءات الحديثة لمتابعة وتقييم أداء الباحثين في برامج الدراسات العليا.	١٣	٤٣	٦	٠.٧٠	٥
٢	قياس مستويات النجاح ومراقبة نتائج الأداء من خلال وضع نتائج محددة للأداء لكل هدف.	٣١	٢٩	٢	٠.٨٢	٢
٣	إجراء تقييماً شاملاً لأداء الجامعات كل عام لتحديد نقاط القوة والضعف.	٣٧	٢٢	٣	٠.٨٥	١
٤	تتبع الجامعة وسائل حديثة لقياس رضا طلاب الدراسات العليا التربوية بداية من الالتحاق بالبرنامج والانتهاج منه.	١٢	٤١	٩	٠.٦٨	٦
٥	اشترك طلاب الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس في تقييم برامج الدراسات العليا التربوية.	٣٠	٢٧	٥	٠.٨٠	٣
٦	تقييم الأداء بكل قسم خاص بالدراسات العليا إلى جانب اللجان العلمية بالأقسام لتقييم البرنامج وبحث إمكانية تطويره.	١٥	٤٠	٧	٠.٧١	٤
٧	التدريب والتوجيه المتميز لأعضاء هيئة التدريس والموظفين للتركيز على الأداء المتميز.	١٠	٣٨	١٤	٠.٦٥	٧
المؤشر ككل					٠.٧٥	

يتضح من الجدول السابق (٧) أن أفراد العينة ككل متفقون على أن مؤشر تقييم الأداء محقق بدرجة متوسطة بوزن نسبي ٠.٧٥%، وقد يرجع ذلك لأهمية استخدام مؤشر تقييم الأداء في المؤسسات المتميزة لتحقيق العديد من الأهداف منها تأسيس قاعدة أساسية للقياسات وتعريف التوجهات وتحديد العمليات التي تحتاج إلى تحسين.

وردت العبارة رقم (٣) "اجراء تقييما شاملا لأداء الجامعات كل عام لتحديد نقاط القوة والضعف" في المرتبة الأولى بالنسبة للعينة ككل، وهي محققة بدرجة عالية بوزن نسبي ٠.٨٥%، وقد يرجع ذلك إلى زيادة إدراك أفراد العينة وقيام الجامعات وخاصة التي تسير بخطى متسارعة في التميز والجودة النوعية باستخدام مقياس (SOWT) كأحد ادوات التخطيط الاستراتيجي ومؤشر مهم من مؤشرات الجودة النوعية والتميز في تقييم أداء المؤسسة وتحديد نقاط القوة والضعف، والفرص المتاحة والتهديدات.

حصلت العبارة رقم (٢) "قياس مستويات النجاح ومراقبة نتائج الأداء من خلال وضع نتائج محددة للأداء لكل هدف" على المرتبة الثانية بالنسبة للعينة ككل، وهي محققة بدرجة عالية، بوزن نسبي ٠.٨٢%، وقد يرجع ذلك الى حرص وزارة التعليم العالي على ضرورة تقييم الاداء الجامعي وقياس مستويات النجاح ومراقبة نتائج الاداء حيث وضعت وزارة التعليم العالي المصرية استراتيجية لمشروع تطوير التعليم العالي في عام ٢٠٠٠ بغرض خلق مناخ إيجابي لتحسين جودة وكفاءة نظام التعليم العالي من خلال إعادة الهيكلة المؤسسية، وخلق آليات مستقلة لضمان الجودة واستحداث أنظمة لمراقبة وتقييم الأداء، والتي ترجمت إلى ٢٥ مشروعاً تشمل محاور التطوير وذلك حتى عام ٢٠١٧ تنفذ على ثلاث مراحل. وقد تم تجميع ١٢ مشروعاً من ٢٥ مشروع في ستة مكونات تعد الأهم في أولويات الوزارة (وزارة التعليم العالي المصرية، ٢٠١١).

أتت العبارة رقم (٥) "اشترك طلاب الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس في تقييم برامج الدراسات العليا التربوية" في المرتبة الثالثة بالنسبة للعينة ككل، وهي محققة بدرجة عالية، بوزن نسبي ٠.٨٠%، وقد يرجع ذلك إلى اهتمام الجامعة باشتراك طلاب الدراسات العليا التربوية في تقييم أداء برامج الدراسات العليا المقدمة لهم وتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس من منطلق أن أول طريق للإصلاح التربوي هو تقييم الواقع والتعرف على نقاط القوة والضعف فيه لتدعيم وتحسين نقاط القوة وعلاج نقاط الضعف والوقوف على أهم متطلبات تحسين البرامج المقدمة لهم.

جاءت العبارة رقم (٦) "تقييم الأداء بكل قسم خاص بالدراسات العليا إلى جانب اللجان العلمية بالأقسام لتقييم البرنامج وبحث إمكانية تطويره" في المرتبة الرابعة بالنسبة للعينة ككل، وهي محققة بدرجة متوسطة، بوزن نسبي ٠.٧١%، وقد يرجع ذلك إلى أن اللجان العلمية بالأقسام قد يكون رأيها استشاري فقط أو مجرد تقديم بعض المقترحات لتطوير الدراسات العليا التربوية بالجامعات دون اتخاذ إجراءات للتحسين والتطوير.

وردت العبارة رقم (١) "تطبق الجامعة الإجراءات الحديثة لمتابعة وتقييم أداء الباحثين في برامج الدراسات العليا" في المرتبة الخامسة بالنسبة للعينة ككل، وهي محققة بدرجة متوسطة، وقد يرجع ذلك إلى أن تقييم أداء الباحثين يتم بشكل روتيني في التقارير. حصلت العبارة رقم (٤) "تتبع الجامعة وسائل حديثة لقياس رضا طلاب الدراسات العليا التربوية بداية من الالتحاق بالبرنامج والانتهاء منه" على المرتبة السادسة بالنسبة للعينة ككل، وهي محققة بدرجة متوسطة، وقد يرجع ذلك لعدم وجود دليل لنظام القبول ببرامج الدراسات العليا بكلية التربية، يوضح شروط القبول ونظام الدراسة، ونظام الحذف والتأجيل، ونوعية البرامج التربوية التي تقدمها الجامعات.

أما العبارة رقم (٧) "التدريب والتوجيه المتميز لأعضاء هيئة التدريس والموظفين للتركيز على الأداء المتميز" جاءت في المرتبة الأخيرة بالنسبة للعينة ككل، وهي محققة بدرجة متوسطة، وقد يرجع ذلك إلى ضعف الموارد المادية التي تساعد على التدريب، وإن تم هذا التدريب يكون بصورة شكلية.

المحور الرابع: الرؤية المقترحة لتطوير برامج الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية في ضوء مؤشرات الجودة النوعية:

فرض التطور السريع في المعرفة والتكنولوجيا على النظام التعليمي مراجعة البرامج التعليمية وتحديثها باستمرار لمواكبة هذا التطور وخاصة برامج الدراسات العليا، حيث يقع إعداد طلاب الدراسات العليا كماً وكيفاً على عاتق التعليم الجامعي، لذا جاءت هذه الرؤية المقترحة لتطوير برامج الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية في ضوء مؤشرات الجودة النوعية، يمكن تناول عناصرها على النحو التالي:

أولاً: منطلقات الرؤية.

ثانياً: آليات الرؤية المقترحة لتطوير برامج الدراسات العليا التربوية في ضوء مؤشرات الجودة النوعية والتميز.

ثالثاً: المعوقات التي قد تواجه تطوير برامج الدراسات العليا التربوية في ضوء مؤشرات الجودة النوعية.

رابعاً: سبل التغلب على المعوقات التي قد تواجه تطوير برامج الدراسات العليا التربوية في ضوء مؤشرات الجودة النوعية.

خامساً: الجهات المسؤولة عن تنفيذ الرؤية المقترحة.

أولاً: منطلقات الرؤية:

ترتيب الجامعات والتصنيفات العالمية التي فرضت من الجامعات الاهتمام بالجودة النوعية، والاهتمام الكبير من المسؤولين عن التعليم العالي في مصر لنشر ثقافة الجودة النوعية والتميز في الجامعات المصرية وبرامج الدراسات العليا التربوية بها. التحدي التكنولوجي والتطور العلمي الذي فرض على الجامعات المصرية أن تساير هذا التقدم، وتدخل في مسار الجامعات التقدمية، وتطبيق التعليم الإلكتروني في الدراسات العليا، وكذلك الأخذ بمبادئ التخطيط الاستراتيجي في سعي الجامعة نحو تطوير برامج الدراسات العليا والعمل على تنفيذ هذه الخطط والتصورات في ضوء الأساليب والإجراءات العلمية، ثم يعقب ذلك عمليات التقويم والمراجعة لتعديل مسار أي خلل قد يحدث.

الأخذ بزمام المبادرة في التفاعل الجدي مع مختلف المشكلات التي تواجه برامج الدراسات العليا التربوية، والقيام برصدها، ودراستها وتحليلها وتقييمها، ثم الاجتهاد في وضع الحلول الإيجابية لها.

تهيئة ثقافة التميز لدى القيادات وأعضاء هيئة التدريس في برامج الدراسات العليا وحشد التأييد للتغيير المأمول.

وجود معوقات ومقاومة لتطبيق مؤشرات التميز والجودة النوعية في برامج الدراسات العليا التربوية مما يعوق جهود إعادة الهيكلة ويتطلب التركيز على مواجهتها بالطرق الملائمة والمناسبة.

ثانياً: آليات الرؤية المقترحة لتطوير برامج الدراسات العليا التربوية في ضوء مؤشرات الجودة النوعية والتميز.

لكي يمكن تطوير برامج الدراسات العليا التربوية في ضوء مؤشرات الجودة النوعية والتميز يجب أن يتم ذلك من خلال تطوير مدخلات نظام تلك البرامج بحيث يتم الأخذ في الاعتبار عدد من الآليات لكل من هذه المدخلات على النحو التالي:

آليات مرتبطة بمؤشرات الجودة النوعية والتميز:

آليات تبني التخطيط الاستراتيجي لتحقيق مبدأ الجودة:

ولتحقيق ذلك يمكن إتباع الإستراتيجيات التالية:

إعادة تحديد الأولويات القومية، وتخصيص الميزانيات اللازمة لاستحداث برامج تربوية جديدة ودعمها لكي تواكب التطور العالمي التكنولوجي والمعرفي.

وضع خطط للتوسع في برامج الدراسات العليا التربوية في ضوء الخطة الاستراتيجية لوزارة التعليم العالي.

العمل على إنشاء مركز قومي لشئون الدراسات العليا التربوية يتولى دراسة الاقتصاديات الخاصة بالتعليم العالي وحساب نسبة التكلفة والهدر.

الاستفادة من الدول المتقدمة في مجال البحوث العلمية المتميزة بإنشاء مؤسسات بحثية للتميز ودعمها مادياً ومعنوياً.

تخصيص مساحات كافية من الأراضي والمباني لإنشاء كليات مستقلة للدراسات العليا التربوية لديها اعتماد مالي وبشري خاص بها، بالتعاون مع المؤسسات الإنتاجية والمنظمات الدولية، تحوي تخصصات فريدة ونادرة، وتسهم في الارتقاء بالعمل البحثي لحل المشكلات المجتمعية الحالية والمستقبلية.

تدعيم الإمكانيات والتسهيلات البحثية، وتدعيم الشراكة المجتمعية بين الجامعات والمجتمع المحلي والتعاون مع المؤسسات العربية والدولية.

وضع إستراتيجية قومية موحدة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات وتوظيفها، كما حدث في المشروع الياباني الذي تأسس عام ١٩٩٤ والمعروف ب (برنامج تطوير البنية التحتية المعلوماتية) والذي يعتمد على شبكة تمتد بين الجامعات ومراكز البحث العلمي.

وضع تشريعات تحث على البحث العلمي وضرورة التنسيق بين القطاع العام والخاص والجامعات وحماية الملكية الفكرية.

إعادة تقييم البرامج والمقررات التربوية في ضوء معايير الجودة العالمية.

وضع معايير اختيار طلبة الدراسات العليا، مع مراعاة ألا يقتصر الأمر على تقديرات الدرجة الجامعية الأولى، واستخدام أدوات تقويم حديثة ومتنوعة لقياس مهارات الطلبة وقدراتهم الفكرية، وإعطائهم الفرصة لإبداء آرائهم في البرامج المطروحة بحرية.

آليات الاتصال الفعال:

تتوافر بيئة تعليمية تدعم الاتصال المتبادل الفعال بين طلاب الدراسات العليا التربوية وأعضاء هيئة التدريس.

تفعيل قنوات الاتصال الإلكترونية لتسهيل الالتقاء بين الأطراف المشاركة في برامج الدراسات العليا التربوية، ودعم القيم الإنسانية والعلمية والارتقاء بها.

توفر المكتبات بالجامعات للسادة أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة وطلاب الدراسات العليا خدمة البحث في المواقع العلمية المجانية المتاحة على الانترنت والمستودعات الرقمية المتاحة بشكل مجاني لتساعدهم في التوصل إلى أحدث البحوث والدراسات العلمية العالمية التي تفيدهم في إجراء البحوث وتطوير العملية التعليمية. مساعدة وتشجيع طلاب الدراسات العليا التربوية على استخدام المكتبات والمواقع العالمية، والإشتراك في بنك المعرفة المصري للاستفادة من خدماته، وكذلك تعريفهم بقواعد البيانات المتاحة من خلاله تنظيم ورش عمل لأعضاء هيئة التدريس والطلبة والباحثين بالكلية لتعريفهم ببنك المعرفة المصري وكيفية الاستفادة منه. تقديم الدعم اللازم لطلاب الدراسات العليا التربوية على المستوى الأكاديمي والإنساني.

إتاحة الفرص المناسبة لطلاب الدراسات العليا التربوية للتعبير بحرية عن وجهات النظر المختلفة واحترامها والإيمان بحق الاختلاف وتعدد الرؤي. تحديد أهداف برنامج الدراسات العليا التربوية بوضوح ودقة منذ البداية. قياس دوري لرضا الطلبة عن عملية التعليم والتعلم والبحث. تقييم دوري لمخرجات التعلم المستهدفة لكل من البرنامج ومقرراته الدراسية. الاهتمام بمستوى طلاب الدراسات العليا التربوية في اللغات الأجنبية من خلال دراسة مقررات باللغة الأجنبية، والمشاركة في المؤتمرات الدولية، ونشر أبحاث في المجالات دولية ذات معامل تأثير عالي.

آليات تطوير جودة أداء أعضاء هيئة التدريس:

تفعيل تنمية قدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس في استخدام وسائل التعليم الحديثة في توصيل المعلومات للقيادات الأكاديمية من جانب والطلاب من جانب آخر عن طريق التدريب المستمر. تحقيق درجة من الاستقلالية التنظيمية التي تحقق المرونة في أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعة والكلية في الدراسة والبحث العلمي بما يواكب المتطلبات المفروضة على الجامعات.

تيسير فرص اشتراك عضو هيئة التدريس في المؤتمرات والندوات سواء كانت محلية أو عالمية ذات التخصص الأكاديمي والمتعلقة بمؤسسات المجتمع، حتى يتم متابعة الجديد في مجال تخصصه مما يزيد في النمو المهني لعضو هيئة التدريس. توفير الموارد المادية والفنية لتدريب أعضاء هيئة التدريس وفقا لأحدث التغيرات العالمية.

إعداد برامج تدريبية للقيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس تؤهلهم للقيام بالأعمال التي تعمل على تطبيق مؤشرات التميز على أرض الواقع من جانب، وتوظيف قدرات طلاب الدراسات العليا بما يحقق كفاءة إنتاجية عالية للطلاب، وينتج عنها مخرجات تحقق أهداف المجتمع.

تشجيع تكوين الفرق البحثية المتخصصة في المجالات المستحدثة وحاجات المؤسسات المجتمعية، وتوفير الإمكانيات اللازمة لتكوين مراكز التميز العلمي للمدارس العلمية بالكلية.

تشكيل لجان من أعضاء هيئة التدريس بكل قسم من أقسام الكلية تكون مهمتها دراسة مشكلات المجتمع وعمل خريطة تعليمية للبحوث التربوية التي يمكن أن تسهم في حل مشكلات المجتمع.

آليات تحقيق الريادة:

تنمية اتجاه طلاب الدراسات العليا التربوية نحو ضرورة المساهمة في اقتصاد المعرفة، وربط ذلك بخدمة البيئة وتنمية المجتمع.

تمكين طلاب الدراسات العليا التربوية وأعضاء هيئة التدريس من مهارات القرن الحادي والعشرين، من خلال تشجيع تعليم اللغات الأجنبية وخاصة اللغة الإنجليزية، على اعتبار أن اللغات الأجنبية هي قاعدة الإنطلاق للتوجه نحو الريادة العالمية.

إضفاء البعد الدولي على المناهج والبرامج الأكاديمية لإكساب الخريجين السمات الدولية، وذلك بتناول قضايا وموضوعات ذات أبعاد دولية.

إجراء بحوث مشتركة بين الباحثين المصريين ونظرائهم من الجامعات العالمية الرائدة، والمشاركة في المؤتمرات الدولية والندوات، وتشجيع الأبحاث التي تدعم البحث عن مصادر جديدة للتمويل.

الاهتمام بالتعليم عن بعد، من أجل دمج تكنولوجيا المعلومات في العملية التعليمية، واستحداث علوم جديدة يحتاجها سوق العمل.

آليات ربط برامج الدراسات العليا التربوية بالحاجات التنموية للمجتمع المصري: وذلك من خلال توظيف الاستراتيجيات التالية:

استحداث برامج فريدة ونوعية للدراسات العليا التربوية. التعرف على الحاجات التنموية للمجتمع المصري، وتوجيه البحوث العلمية لحل المشكلات التي تواجه المجتمع المحلي، والمشكلات البيئية العالمية. التنوع والتكامل بين الجامعات في طرح البرامج الجديدة. الاهتمام بالدراسات البينية التي تربط بين أكثر من تخصص.

إنشاء مركز متخصص للبحث العلمي يتواصل مع المسؤولين عن برامج الدراسات العليا التربوية في الجامعات المصرية لإعداد خريطة بحث قومية تلبي احتياجات المجتمع وتسهم في حل مشكلاته.

استحداث تخصصات جديدة تواكب التطورات العالمية، مع مراعاة تغيير أساليب التدريس التقليدية وتوظيف التقنية الحديثة، والتركيز على الجوانب التطبيقية. ابتعاث طلبة الدراسات العليا إلى الخارج للاستفادة من الخبرات العالمية في التخصصات النادرة، مع وضع شروط لعودتهم للعمل داخل مصر للمساهمة في حل المشكلات المجتمعية وتحقيق التنمية الشاملة.

الموازنة بين المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في برامج الدراسات العليا التربوية. تبادل المعلومات والخبرات مع الجامعات العربية والأجنبية لتأهيل القيادات وإثراء المعارف ومواكبة التطور العلمي.

خفض الرسوم للطلبة المميزين لتشجيعهم على متابعة دراستهم.

آليات تطوير نظام تقييم الأداء:

إنشاء لجان لتقييم الأداء بكل قسم خاص بالدراسات العليا إلى جانب اللجان العلمية بالأقسام لتقييم البرنامج وبحث إمكانية تطويره.

استخدام أساليب وأدوات التقويم الحديثة، وذلك للوقوف على مواطن القوة ودعمها ومواطن الضعف في ضوء ما يوضع من مؤشرات الجودة النوعية والتميز لكل جانب من جوانب البرنامج.

عقد مؤتمر سنوي على مستوى الجامعة في نهاية كل عام جامعي يحضره جميع أعضاء هيئة التدريس والإداريين وبعض الطلاب الدراسات العليا ووكيل الدراسات العليا بالجامعة لتقييم الأداء في مرحلة الدراسات العليا، وتحديد المشكلات التي تحد من فعالية العمل ووضع مقترحات لتطوير نظام التعليم.

احتواء تقويم الأداء التعليمي على أركان ثلاث: أداء المؤسسة التعليمية ككل، وتقويم العملية التعليمية بالكلية، وتقويم أداء عضو هيئة التدريس.

اتباع أساليب التقييم التي تعمل الكشف عن مواطن الضعف والقوة في برامج الدراسات العليا التربوية، والعمل على علاج نواحي الضعف من خلال مستويات يتم تحديدها بالنسبة لكل من التقييم المرحلي والتقييم النهائي.

ثالثاً: المعوقات التي قد تواجه تطوير برامج الدراسات العليا التربوية في ضوء مؤشرات الجودة النوعية:

تتم عملية استعارة الكتب ومتابعة الاستعارة بالمكتبة المركزية بصورة يدوية، وكذلك لا تتوافر بالمكتبة معدات تصوير مزودة بنظام دفع مالي كفاء.

افتقار بعض الأساتذة لأساليب استخدام الحاسوب والإنترنت.

طول المدة التي يقضيها الطالب في إنجاز البحث.

ضعف تمكن الطلاب من اللغة الإنجليزية.

قلة إفادة الطلاب من المقررات التي تم دارستها قبل تسجيل الرسالة.

قلة المراجع الحديثة في مكتبة الجامعة.

وجود صعوبة ومعاناة عند اختيار موضوع البحث المراد دارسته.

طول الفترة الزمنية التي يقضيها المشرف في فحص الرسالة.

ضعف مشاركات بعض الأساتذة في السيمينار.

قلة توافر البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع البحث.

افتقار بعض الطلاب لمهارة استخدام مصادر التعليم الإلكترونية.

نقص الدافعية لدى بعض الطلاب، عدم أخذ رأي الطالب عند اختيار المشرف.

رابعاً: سبل التغلب على المعوقات التي قد تواجه تطوير برامج الدراسات العليا التربوية في

ضوء مؤشرات الجودة النوعية:

يوجد مجموعة من المتطلبات التي ينبغي توافرها في الرؤية المقترحة للتغلب على

المعوقات السالفة الذكر وتسهم في تطوير برامج الدراسات العليا التربوية بالجامعات

المصرية؛ حتى يمكن تطبيق مؤشرات الجودة النوعية بها، وتتمثل هذه المتطلبات في الآتي:

وضع خطة استراتيجية طويلة المدى لبرامج الدراسات العليا التربوية في ضوء مؤشرات الجودة النوعية.

إيجاد نظام معلوماتي فائق السرعة يستطيع تعرف التغيير الذي سوف يحدث في المستقبل في إعداد الطلاب واحتياجات المجتمع، والقدرة على التعامل مع هذه المعلومات المتعددة وكيفية توظيفها.

تزويد الطلاب بالخبرات والمعلومات اللغوية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية عن الكيانات والتكتلات التي ستصبح بالنسبة للخريج سوفاً يتعامل فيها، ومجتمعاً يعين بداخله ويتنافس معه.

عقد دورات ندوات ثقافية تعمل على توضيح الرؤى لدى طلاب الدراسات العليا في القضايا المعاصرة، وتدفع إلى البحث في كل جديد من علوم ومعارف.

الإفادة من معرفة العاملين وخياراتهم بمشاكل العمل، ويمكن الإفادة من هذه المعرفة من خلال تشجيع التفاعل وتبادل الخبرات أو النماذج الذهنية والرؤى، حتى يمكن فهم نظام العمل والوصول لحلول سريعة وفاعلة.

وجود مكافأة للتميز للمؤسسة المتميزة لتشجيع العمل الجماعي والانفتاح وبصفة عامة فإن بيئة التعليم تكافئ المبادرة والمخاطرة والابتكار والإبداع.

استخدام تقنية الحاسب الآلي، وكذلك مفاهيم النظم الخبيرة، والذكاء الاصطناعي تأثيره الكبير على تطور المعرفة والتركيز على استخدام النظم القائمة عليها في تطوير الخدمات وتحسين الأداء داخل المؤسسات.

تقييم التجربة الحالية؛ لتعرف ما تحقق من الأهداف الموضوعية، وتحديد جوانب القوة والضعف، وطرح بعض الإشكاليات المتعلقة بها، والمساعدة على مواجهتها وإيجاد حلول ناجحة لها.

إعادة النظر في الخطط الدراسية وتطويرها، وإجراء استبانات دورية واستطلاعات للرأي خاصة بالمقررات الدراسية من حيث: التوصيف، وطريقة التناول، وطرائق التدريس، وأساليب التقويم، وذلك في ضوء الجودة

معالجة بعض مواد اللائحة وتطويرها بما يتماشى مع التطور الذي يشهده التعليم العالي، بحيث تكون أكثر تحديداً وبصفة خاصة في مواد التسجيل والحذف والتأجيل والانقطاع وما

يتعلق بالتعامل مع عدم جدية بعض الطلاب في الدراسة، وكذا التمييز بين مهمات المرشد الأكاديمي والمشرف العلمي وغيرها.

تحديث الخريطة البحثية لكل قسم وفقاً لاستراتيجية علمية ووفق أهداف مرسومة ومحددة، بحيث تتضمن الأولويات البحثية التي تتبع من احتياجات الجامعة، وربطها بمطالب المجتمع الحالية، وتطلعاته وطموحاته المستقبلية.

إنشاء قاعدة علمية لبرامج الدراسات العليا التربوية، لتسجيل البيانات والمعلومات والرسائل والدراسات العلمية، وإعداد رابط إلكتروني بين الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية والعربية والعالمية، للتنسيق وتفعيل الشراكة والتوأمة العلمية بينها، والتنسيق بين الكليات المتناظرة.

تطبيق نظام الإشراف المشترك على البحوث والرسائل العلمية، وتشجيع البحوث المشتركة، والبحاث البينية، والتكامل والتفاعل بين التخصصات العلمية المختلفة.

إعداد لجان لتحكيم البحوث والرسائل التي تقدم، ومراجعتها على مستوى البرامج والتخصصات المختلفة، لضمان الجودة النوعية والتميز.

تقديم جائزة لأفضل بحث ودراسة علمية على مستوى الدراسات العليا بالكلية، وتدعيم بعضها، لتشجيع الباحثين المتميزين، وخلق فرص التنافس بينهم.

تنظيم لقاءات علمية، وورش عمل حول مناهج البحث العلمي، وإعداد خطة البحث، وكيفية البحث في قواعد البيانات المعلومات (الإنترنت)، وغيرها.

الإطلاع على برامج الدراسات العليا في جامعات أخرى على المستوى الوطني القومي والعربي والإسلامي والدولي، لدراستها والأخذ منها بما يساعد الطالب على استكمال دراسته على وجه أكمل.

إضافة مقرر للقراءات باللغة الإنجليزية في خطة الماجستير، حيث يتضمن المقرر نصوصاً مختارة في التربية، ومصطلحات أساسية باللغة الإنجليزية.

إنشاء وحدة بحثية ذات طابع خاص بالكلية؛ تتولى شؤون الدراسات العليا والبحث العلمي، والإشراف على إجراء البحوث التطبيقية ذات الطبيعة التربوية في مجال التعليم.

تمكين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة من المشاركة الفاعلة في الفعاليات الدولية من مؤتمرات وندوات وورش عمل بما يكفل المواكبة العلمية والارتقاء بالمستوى الأكاديمي والتعليمي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

إنشاء لجان مشتركة من إدارات التربية والتعليم وكليات التربية بالجامعات المصرية؛ وذلك لمناقشة المشكلات التعليمية واقتراح الحلول المناسبة لها؛ من خلال الخطط البحثية ورسائل طلاب وطالبات الدراسات العليا.

إنشاء موقع على الشبكة الدولية للمعلومات يحتوي على ملخصات البحوث التي تم إجراؤها في كليات التربية المصرية، وربطها بمكتبات الجامعات العربية والدولية. تشكيل مجلس من الأساتذة والخبراء لإنشاء كتاب سنوي يهتم بالبحوث التربوية المتميزة التي تعالج القضايا والمشكلات التربوية في مراحل التعليم العام بالعالم العربي.

خامساً: الجهات المسؤولة عن تنفيذ الرؤية المقترحة:

وزارة التعليم العالي، حيث يتطلب تطبيق مؤشرات الجودة النوعية والتميز بالجامعة موافقة الجهات العليا.

قيادة الجامعة متمثلة في رئيس الجامعة ومجلسها.

مراكز ضمان الجودة والاعتماد بالجامعات المصرية.

إدارات الدراسات العليا المركزية بالجامعات المصرية.

عمداء كليات التربية بالجامعات المصرية.

إدارات الدراسات العليا بكليات التربية.

رؤساء الأقسام الأكاديمية بكليات التربية.

وفي النهاية، يتوقف تطبيق مؤشرات الجودة النوعية ببرامج الدراسات العليا التربوية في المقام الأول على مدى قناعة القيادات الأكاديمية في المستويات العليا (وزارة التعليم العالي)، والمستوي المتوسط (قيادة الجامعة)، وعلى المستوي التنفيذي (عمادة الكليات) بالجودة النوعية والتميز والعمل على دعمها بشتي الطرق من قرارات وتعاميم وتشجع العاملين بكليات التربية من عمادة الكلية ورؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس على التطبيق والعمل على تنفيذها على أرض الواقع هذا من جانب، ومن جانب آخر يتوقف تطبيق مؤشرات الجودة النوعية أيضا على فهم أعضاء هيئة التدريس والطلاب على أهمية دور الجودة والتميز في تحقيق مكانة متقدمة لتلك البرامج ومن ثم الكلية والجامعة بين الجامعات المحلية والعالمية.

مراجع البحث:**أولاً المراجع العربية:**

- إبراهيم أحمد السيد إبراهيم، أحمد محمد عبد الحميد، مؤشرات جودة الحياة وجودة أداء أعضاء هيئة التدريس الجامعي، دراسة مقارنة تنبؤيه، مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد ١٧٠، الجزء الرابع، ٢٠١٦، ص ص ٢٣٤-٣٢٠.
- إبراهيم ناصر محمود السدة، التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس فى الجامعات الفلسطينية فى ضوء مدخل إدارة التنوع، رسالة دكتوراة، قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠١٥.
- أحمد البطاح، قضايا معاصرة فى الإدارة التربوية، عمان، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦.
- أحمد الخطيب، الإدارة الجامعية (دراسات حديثة)، أربد، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، ٢٠٠١.
- أحمد العلى، التعليم عن بعد، القاهرة، دار الكتب الحديثة، ٢٠٠٥.
- أحمد حسين عبد المعطي، تصور مقترح لتطبيق المعايير القياسية إدارة الجودة بإدارة الدراسات العليا التربوية بمصر فى ضوء المواصفة الدولية للجودة (ISO 9001) دراسة تقييمية، المجلة العلمية، كلية التربية بالوادي الجديد، جامعة أسيوط، العدد (٤)، ديسمبر ٢٠١٠.
- أحمد شوقى، وأحمد أمين، الاتجاهات العالمية لتطوير التعليم العالى: رؤية عربية، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٧.
- اسماء حسن أحمد محمد، تطوير الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية كحاضنات فكرية فى ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، مجلة البحث العلمي فى التربية، كلية البنات : جامعة عين شمس العدد ١٨، مجلد ٥، ٢٠١٧، ص ص ١٩٣ - ٢١٨.
- السيد السيد محمود البحيري، نموذج لجامعة متميزة فى ضوء مؤشرات التميز والجودة النوعية فى الاداء ببعض الجامعات الأجنبية، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد ١٥٠، الجزء الاول، ٢٠١٢، ص ص ١٣-١٣٤.

أماني السيد السيد عبور، استخدام مدخل إدارة المعرفة في تطوير الأداء المؤسسي بمؤسسات التعليم العالي في مصر، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد (٣٦)، جزء الأول، (٢٠١٢).

أماني عبد القادر محمد، المشكلات التي تواجه طلاب وطالبات الدراسات العليا بجامعة القاهرة دراسة ميدانية، مجلة العلوم التربوية، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، العدد (١)، يناير ٢٠٠٩.

إياد الدجني، خارطة بحثية مقترحة لطلبة الدراسات العليا في تخصص الادارة التربوية بجامعة محافظات غزة، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد ٢٦، العدد ٥، ٢٠، ٢٠١٨، ص ١-٢٩.

إيمان أحمد حمدي، نظام التعليم عن بعد تصور مقترح لطلاب الدراسات العليا بكلية تربية فنية المؤتمر الدولي العلمي التاسع- التعليم من بعد والتعليم المستمر أصالة الفكر وحدثة التطبيق، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة والجمعية العربية لتكنولوجيا التربية، ٢٠١٢.

باسم برقواوي، عماد أبو الرب، إطار نموذج لتقويم جودة أداء عضو هيئة التدريس بحث منشور في المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، جامعة محمد الخامس أكادال، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٦.

بستر فيلد ديل وآخرون، إدارة الجودة الشاملة، ترجمة راشد بن محمد الحمالي، جامعة الملك سعود، النشر العلمي، ٢٠٠٤، ص ٥٤.

جمهورية مصر العربية، مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠٠٨.

جيلزبرتون G & M، العولمة والتعليم الجامعي المضامين، التعليم العالي من العالمية إلى العولمة في المستقبل - دراسات حالة، ترجمة السيد البهوش، وحمد الربيعي، وعبدالله الشبلي، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٦.

حامد كاظم متعب، وجواد محسن راضي، الريادية وأثرها في الأداء الجامعي المتميز، دراسة اختبارية لعينه من القيادات الجامعية في محافظة القادسية، المؤتمر العربي الثالث، الجامعات العربية، التحديات والافاق، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠١٠.

حسين بشير محمود، نحو مشروع جامعة مصرية مفتوحة، المؤتمر السنوى الأول للمركز العربي للتعليم والتنمية بالتعاون مع جامعة عين شمس، فى الفترة من ٣-٥ مايو ٢٠٠٤، تحرير وتقديم ضياء الدين زاهر، الجزء الثانى، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، ٢٠٠٦.

حسين محمود، الجامعة المفتوحة، جامعة المستقبل، بحث منشور فى المؤتمر القومي السنوي الثاني عشر (العربي الرابع) لمركز تطوير التعليم الجامعي، تطوير أداء الجامعات العربية فى ضوء معايير الجودة الشاملة ونظم الاعتماد، ١٨- ١٩ ديسمبر ٢٠٠٥، القاهرة، جامعة عين شمس.

خضير كاظم حمود، وروان منير الشيخ: إدارة الجودة فى المنظمات المتميزة، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

دحمان برينى، دور الجامعة فى خدمة المجتمع، مجلة أفق للعلوم، العدد ١٣، جامعة زيان عاشور الجلفة، ٢٠١٨، ص ص ١٦٤-١٧٤.

رمضان أحمد عيد حسين، السياسات البحثية بالجامعات المصرية رؤية تحليلية نقدية، مجلة دراسات فى التعليم الجامعي، جامعة عين شمس ع ١٤، ابريل، ٢٠٠٧.

زيان عبد الرازق، منظومة معايير ومؤشرات الجودة النوعية الشاملة للدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية والعربية ومعوقات الوفاء بها، دراسة تحليلية، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الرابع عشر، العربي السادس (أفاق جديدة فى التعليم الجامعي العربي) المنعقد خلال الفترة من ٢٥-٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧، فى كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة.

زينب حسن إجباره القطرونى، التخطيط الاستراتيجي، الفلسفة وآليات التطبيق، مدخل لتحسين أداء مؤسسات التعليم العالي، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، جامعة مصراته، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية العدد ١، ٢٠١٤، ص ص ٥٧-٧٥.

ساجد شرقي، دور الجامعات فى تطوير وتنمية المجتمع، مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة: العراق، ١٠٤، ٢٠١١، ص ١٧٢، ص ص ١٦٩-١٨٣

سعد غالب ياسين، الإدارة الاستراتيجية، عمان، الأردن، دار اليازوري للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

سعيد شعبان حامد، أثر إدارة المعرفة على اتخاذ القرارات الإدارية، دراسة ميدانية على البنوك التجارية السعودية بمنطقة الرياض، مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٢٠١٢.

سعيد محمد سعيد الهاشمي، اللوائح التنظيمية للقبول والإشراف لكلية الدراسات العليا بجامعة السلطان قابوس، ندوة الدراسات العليا بجامعة مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ملخصات بحوث جامعة الملك فيصل، في الفترة من ٥-٦ ذو القعدة، ٢٠٠٦.

سلطان سعيد مقصود بخاري، تقويم أعضاء هيئة التدريس في جامعة أم القرى، مجلة عالم التربية: مكة المكرمة، العدد ٦، الجزء ٢٠، ٢٠٠٦، ص ٢٤٣-٣٠٦.

سلوى فتحي أحمد، تأثير العولمة على التوجيه التسويقي لمؤسسات التعليم العالي في التنمية التكنولوجية "دراسة لتجارب بعض مؤسسات التعليم العالي في الدول الغربية والتجربة المصرية في جامعة حلوان"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، القاهرة، المجلد ١٨، العدد الأول، ٢٠٠٤.

سلوى فتحي محمود، برنامج مقترح لتنمية مهارات استخدام المصادر الرقمية لطلاب الدراسات العليا، المؤتمر الدولي السابع، التعليم في مطلع الألفية الثالثة، الجودة - الإتاحة - التعلم مدى الحياة، ١٥-١٦ يوليو ٢٠٠٩، المجلد الثالث: التنمية المهنية المستمرة، مجلة العلوم التربوية، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، المجلد (١٨)، عدد خاص، ٢٠١٠.

سهير محمد حوالة، وسارة عبد المولي المتولي، معايير التصنيفات العالمية للجامعات دراسة تحليلية نقدية، مجلة العلوم التربوية: جتمعة القاهرة، ع ٤، ج ٢، ٢٠١٤.

السيد السيد محمود البحيري، نموذج لجامعة متميزة في ضوء مؤشرات التميز والجودة النوعية في الأداء ببعض الجامعات الأجنبية، مجلة التربية، جامعة الأزهر، كلية التربية، العدد ١٥٠، الجزء ١، ٢٠١٢، ص ١٣-١٣٤.

شادية عبد الحليم تمام، برامج الدراسات العليا التربوية بجامعة القاهرة دراسة تقييمية في ضوء معايير الجودة، مجلة العلوم التربوية، مجلد ٢٠، العدد ٢، الجزء ٢، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢ ص ٢٧٧-٣٣٢

صباح حسن الزبيدي، "دور الجامعات في بناء مجتمع المعرفة في ضوء الارهاب المعلوماتي، نظرة نقدية" بحث مقدم الى مؤتمر الارهاب في العصر الرقمي في الفترة من ١٠ الى ١٣ يوليو، جامعة الحسين بن طلال، عمان، الاردن، ٢٠٠٨.

صفاء محمود عبد العزيز وسلامة عبد العظيم حسين، ضمان جودة ومعايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي في مصر " تصور مقترح"، المؤتمر الثالث عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع كلية التربية بنى سويف، بعنوان " الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية، المنعقد في الفترة من ٢٤ - ٢٥ يناير، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٥.

صلاح الدين البخيت، سمات البحث في رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه في علم النفس في الجامعات السودانية من عام ١٩٨٠-٢٠٠٥، (دراسة بيليو متركه)، مجلة رسالة الخليج العربي: مكتب التربية العربي لدول الخليج، العدد ١٢٣، ٢٠١٢، ص ص ٢٢٣-٢٨٦.

صلاح الدين الكبيسي، إدارة المعرفة، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ط ٢، ٢٠٠٨.

عائشة عبد الفتاح الدجج: تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مج ٢٧، ٤٤، أكتوبر ٢٠١٦. عادل عبد الفتاح سلامة وآخرون، دور الحاضنات التكنولوجية في إدارة البحث العلمي بالجامعات، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد ٣٩، الجزء ٣، ٢٠١٥، ص ص ٩٣-١٥٨.

عبد الناصر محمد رشاد محمد، وعماد نجم عبد الحكيم، آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي في كندا ومصر: دراسة مقارنة، جامعة الأزهر، كلية التربية، العدد ١٧٢، الجزء ٢، ٢٠١٧، ص ص ٦٠-١٦٩.

عثمان بن عبد الله بن محمد الصالح، بناء الميزة التنافسية في الجامعات الحكومية السعودية، رسالة دكتوراة، كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية، ٢٠١٢.

عمار عصام السامرائي، أهمية تطبيق معايير ضمان جودة التعليم العالي لبناء ودعم ثقافة الإبداع والتميز والريادة للجامعات الخاصة، دراسة حالة الجامعة الخليجية نموذجا،

- المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، الجامعة الخليجية، مملكة البحرين في الفترة من ٤-٥/٤/٢٠١٢.
- عواطف خلوط، المنظمات الريادية وطريقها نحو تحقيق جدارة ديناميكية مستدامة، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، الجزائر، ٢٠١٠.
- فاروق جعفر عبد الحكيم، مشكلات الدراسات العليا التربوية بجامعة القاهرة، دراسة لآراء طلبة معهد الدراسات والبحوث التربوية، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، المجلد ٢٩، العدد ٣، أبريل ٢٠١٤، ص ص ٩٣-١٢٣.
- فاضل حنا، متطلبات تطبيق الإدارة الاستراتيجية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التعليمية في كلية التربية بجامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٨، العدد ٤، ٢٠١٢.
- فتحي درويش عشبية، متطلبات جودة الدراسات العليا في ضوء إدارة الجودة الشاملة، المؤتمر العلمي لتحسين جودة برامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي، جامعة المنوفية، ٢٥-٢٦ فبراير، ٢٠٠٩.
- فؤاد البهي السيد، علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشري، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٧..
- ليزا تشيلدرس، جامعة القرن الحادي والعشرين، تطور إشراك هيئة التدريس في التدويل، ترجمة وزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، قراءة في كتاب رقم ٤، ٢٠١٠.
- محفوظ جودة، الإطار المفاهيمي والعملياتي لتطوير جودة الأداء الجامعي دراسة حالة، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، بحث مقدم للمؤتمر العربي الأول "الجامعات العربية، التحديات والآفاق المستقبلية" في الفترة من ٩-١٣ ديسمبر، الرباط، المملكة المغربية، ٢٠٠٧.
- محمد أحمد درويش، الإدارة الاستراتيجية للمنظمات التعليمية طبقاً للمواصفات والمعايير العالمية - الجامعات-الكليات التكنولوجية، القاهرة، مصر، عالم الكتب، ٢٠٠٨.
- محمد الحميدى حدجان المطيرى، التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، خبرات وتجارب عالمية، مجلة القراءة والمعرفة، العدد ٢٠٢، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، ٢٠١٨، ص ص ٢٣٧-٢٥٧.

محمد بن صالح العبيدان، ومحمد بن عثمان الثبيتي، المشكلات الادارية والأكاديمية التي تواجه طلبة الدراسات العليا بجامعة تبوك، مجلة القراءة والمعرفة، العدد ٢٠٢، ٢٠١٨، ص ص ١٠٩-١٢٢.

محمد سامي ملح، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠٠٢.

محمد عبد الرازق محمد زيدان، منظومة معايير ومؤشرات الجودة النوعية الشاملة للدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية والعربية ومعوقات الوفاء بها دراسة تحليلية، المؤتمر القومي السنوي الرابع عشر (العربي السادس) المجلد الأول، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٥-٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧.

محمد عبد الوهاب حامد بدر الصيرفي: واقع التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس المصريين المعارين لبعض دول الخليج العربي، دراسة ميدانية، مجلة دراسات في التعليم الجامعي : جامعة عين شمس، العدد ١٤، ٢٠٠٧، ص ص ٣٤-٧٦.

محمد فتحي، مصطلح إداري إيضاح وبيان، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ٢٠٠٣. محمود أبو سمره، ومعزوز علاونة، قياس واقع الاتصال الإداري لرؤساء الأقسام الأكاديمية وعلاقته بالانتماء التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعتي القدس وبيت لحم، مجلة العلوم التربوية والنفسية، كلية التربية، جامعة البحرين، المجلد الثامن، العدد الثاني، ٢٠٠٧، ص ص ٣٧-٥٩.

مدحت أبو النصر، الأداء الإداري المتميز، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط ٢، ٢٠٠٩.

مصطفى محمود أبو بكر، الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، مصر، الدار الجامعية، ٢٠٠٣.

معتز خورشيد، محسن يوسف، حوكمة الجامعات وتعزيز قدرات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر، الإسكندرية، مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٨.

منال فتحي عبد الرحمن سمحان، التطوير الشامل للدراسات العليا باستخدام أسلوب النظم مع التطبيق على كلية التربية جامعة المنوفية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة المنوفية، ٢٠١٠م.

منظمة التنمية الاقتصادية والتعاون، بالإشتراك مع البنك الدولي، مراجعة لسياسات التعليم العالي، التعليم العالي في مصر، النسخة العربية، القاهرة، ٢٠١٠.

منيرة الشрман، تصورات طلبة الدراسات العليا في كليتي التربية جامعتي مؤتة واليرموك للمشكلات التي تواجههم، مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية، العدد ٤، المجلد ٢٦، ٢٠١٠.

مها محمد أحمد محمد عبد القادر: تدويل التعليم الجامعي الأزهرى في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة جامعة الملك خالد للعلوم التربوية، كلية التربية، العدد ٢٦، أبريل ٢٠١٦، ص ص ٨٧-١١٠.

مهنى غنيم، قصة المعايير للتعليم لماذا؟ وكيف؟، المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية بالمنصورة بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، آفاق الإصلاح التربوي في مصر، كلية التربية، جامعة المنصورة، المنعقد في الفترة ٢-٣ أكتوبر، ٢٠٠٤.

نادية حسن السيد على، تقييم أداء الأساتذ الجامعي في ضوء معايير الجودة، بحث مرجعي، دراسات في التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥، ص ص ٢٨-٨٧.

ناضا بنت مطلق بن سعيد البقمي، الإدارة الاستراتيجية في مؤسسات التعليم العالي، عالم التربية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية: المركز القومي للبحوث غرة، المجلد ١٧، العدد ٥٦، ٢٠١٦، ص ص ١-٤٧.

وائل عادل عبد الحكم محمد، التخطيط الاستراتيجي لتطوير الدراسات العليا بكلية التربية جامعة المنيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنيا، ٢٠١٦.

وزارة التعليم العالي، سلسلة الكتيبات التخصصية، ٩/٤ (التعليم الإلكتروني ومعامل المحاكاة)، تصدر عن إدارة صندوق مشروع تطوير التعليم العالي، وزارة التعليم العالي، القاهرة، مارس ٢٠٠٧.

وزارة التعليم العالي المصرية، مشروع ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي بمصر بتاريخ ٨/١٢/٢٠١١.

وفاء سماحة عوض، تودري مرقص حنا، امل حسن حرات، متطلبات تطبيق مدخل إدارة المعرفة لتطوير التعليم الجامعي الحكومي، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد (٧٩)، الجزء الأول، مايو ٢٠١٢.

ياسر أحمد الطيب، أثر تطبيق معايير ضمان جودة التعليم العالي على البرامج الأكاديمية: دراسة ميدانية لقياس آراء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة، جامعة الأزهر، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد ٥٨، ٢٠١٦، ص ص ٥٢٩-٥٧١.

يوسف سعد عبد العزيز الخلفان، التميز والإبداع الإداري بمدارس دول مجلس التعاون الخليجي الحاصلة على جائزة حمدان بن راشد آل مكتوم للأداء التعليمي المتميز، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الخليجية، مملكة البحرين، ٢٠١٠.

ثانياً: المراجع الاجنبية:

1. **Aseguramiento de la Calidad: The High Education System in Italy** Quality and Evaluation in the Italian University system, políticas públicas y gestión universitaria, Proyecto ALFA Nro. DCI-ALA, 42:5. 2008.
2. Awang, A; Ahmad, Z; Asghar, A & Subari, K.. Entrepreneurial Orientation among Bumiputera Small and Medium Agro Based Enterprises (BSMAEs) in West 92 Malaysia: Policy Implication in Malaysia. International Journal of Business and Management, 5 (5): (2010) 130-143
3. Calma, Angelino: post graduate Research Training :some Issues, Higher Education Quarterly, Vol.65, No.4, October 2011, p.371.
4. Clark, B.R. Delineating: the Character of the Entrepreneurial University. Higher Education Policy. Vol. 17, No.4, 2004, PP. 355-370
5. Coven, Jeffrey G, Miles, Morgan, P: Corporate Entrepreneurship and The Pursuit of Competitive Advantage, Entrepreneurship: Theory and Practice, 1999, PP.47-63.
6. Henry, M, et. Al: The OECD, globalization and education, policy. Oxford: Pergamon, 2001.
7. Higher Education Policy Institute And The British Library: Postgraduate Education in the United Kingdom, Ginevra House, January 2010, p.3.
8. Judith, Eaton S. Accreditation and Recognition in The United States Council for Higher Education Accreditation Washington DC., August, 2003, p p 22-49

9. KulkarniSushma: Graph theory and matrix approach for performance evaluation of TQM in Indian industries, The TQM Magazine, ABI/INFORM Global, 17(6): 509.2005
10. Paige ,R.M:internationalization in higher education :performance assessment and indicators .Nagoya kotuku kyouiku, 5, 2005,p102.
- 11.Paino, Oydits of Quality Assurance Systems of Finnish Higher Education Institutions Audit Manual for 2008–2011 Publisher: Finnish Higher Education Evaluation Council, Tampere, (2008).pp45-27
- 12.Richardson ,A.: the feedback from higher education studies students about the efficiency and validity of higher education studies programs in coops land forum of AAIR. P 673-680.٢٠٠٥.
- 13.Sean Junor, and Alex Usher: Student Mobility and Credit Transfer, A National and Gloal Survey Educational Policy Institute, Virginia, USA,June 2008.
- 14.Sharon Watson: Tentatively exploring the learning potentialities of postgraduate distance learners interactions with other people in their life contexts, Distance Education, Vol.(34), No.(2) ,2013, PP.175-188
- 15.Simon Margin son: "different Roads to shared Goal :political and cultural variation in world – class universities "in Q ،Wang ,Y.cheng&N.C.Liu(eds) Building world –class universities. Different Approaches to a shared goal(Rotterdam, the Nether lauds sense publisher ,2012 ،pp16-17.
- 16.Tilak, J, Global trends in funding higher education. International Higher Education, (42),2015 .
- 17.uratko, Donald, Audretsch:DavidStrategic Entrepreneurship: Exploring Different Perspectives of anEmerging Concept. Entrepreneurship Theory and Practice, 2009,P.P .1-17.
- 18.Watabe, Y. Japanese approaches to organizational internationalization of universities : Acase study of three national university corporations . ph.D .dissertation ،University of Minnesota ,United States – Minnesota . Retrieved from proQuest Dissertations & theses : Full Text ،2010,P.354. (publication No . AAT 3403428)